مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الأول – يناير ٢٠٢٢– المجلد السادس

العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

د/ نهى محمد زكى محمد على [1]
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة المباشرة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، **وذلك** بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠.

وقد توصل الباحث، فى ظل التحليل الأساسى، إلى وجود تأثير سلبى ومعنوى لقابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. **كما توصلت الدراسة فى ظل التحليلات الأخرى، لوجود تأثير معنوى** لرأى مراقب الحسابات ومدخل المراجعة الخارجية، معا، كمتغيرات رقابية، على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، **وعدم ملاءمة** تطبيق **مدخل المتغيرات المعدلة** Moderating Variables، لاختبار تأثير المتغيرات الإضافية (رأى مراقب الحسابات ومدخل المراجعة الخارجية)، على **العلاقة** التأثيرية مجال البحث.

فضلا عن وجود تأثير معنوى لنتيجة النشاط ورأى مراقب الحسابات من جهة، وعدم معنوية **المتغيرات الإضافية الأخرى** (حجم شركة عميل المراجعة، نسبة الرفع المالي، تاريخ نهاية السنة المالية، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، ومدخل المراجعة الخارجية)، **معا**، كمتغيرات رقابية، أيضا، على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. **وعليه فيمكن القول** بضرورة إدراج العديد من **المتغيرات الإضافية** للعلاقة التأثيرية مجال البحث لإضفاء المزيد من الوضوح والفهم لتلك العلاقة فى بيئة الممارسة المحاسبية والمهنية المصرية.

وأخيرا فقد خلص الباحث إلى **عدم اختلاف ما تم** التوصل إليه من نتائج بشأن العلاقة التأثيرية محل الدراسة باختلاف طرق قياس المتغيرات الرئيسية للدراسة (قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات). **ذلك بالإضافة لإ**مكانية دعم فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات لتحسين مستوى قابلية التقارير المالية للقراءة فى بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية.

الكلمات الافتتاحية: قابلية التقارير المالية للقراءة، فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، مدخل المراجعة الخارجية، رأى مراقب الحسابات.

[1]E. mail: nmz71086@gmail.com

The Relationship between Readability of Financial Reports and Audit Report Lag: Evidence from Non- Financial Listed Companies on Egyptian Stock Exchange

Abstract

The research aims to study and test the direct effect of Readability of Financial Reports and Audit Report Lag, in a Sample Non- Financial Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange (EGX) during the period from 2015 to 2020.

The results of Fundamental Analysis concluded the existence of Negative significant effect of Readability of Financial Reports on Audit Report Lag. As for the results of other Analyses, there is a significant effect of Audit Type and Auditor's Opinion, as control variables, on Audit Report Lag. And, The Best Processing Methods for Additional Variables, as a Control Variable Comparing with as a Moderator Variable in this regard.

Furthermore, there is a significant effect of Result of Firm and Auditor' opinion and there is a non-significant effect of other Additional Variables (Size, Leverage, End of year, BIG4, Audit Type), in side, together, on Audit Report Lag, in another side, this indicates to the necessity and needed to include the Additional variable in this regard.

Finally, there is not any difference in results of Fundamental Analysis, with various measurement tools of main variables in this research (Readability of Financial Reports and Audit Report Lag). Furthermore, there is a vital role of Audit Report Lag on the Readability of Financial Reports in the Egyptian business and professional environment.

Key Words: Readability of Financial Report, Audit Report Lag, Audit Type, Auditor' Opinion.

١- مقدمة ومشكلة وأهداف وحدود وخطة البحث

يستهدف نظام معلومات المحاسبة المالية، بصفة أساسية، **إنتاج معلومات** مالية للتعبير عن الأحداث الاقتصادية بالشركة[١] **لتمكين** مختلف أصحاب المصالح Stakeholdrs، كالمستثمرين الحاليين والمحتملين ومانحى الائتمان، بها، **من الاستناد علي تلك المعلومات** كمدخلات رئيسية فى عملية اتخاذ مختلف قراراتهم الاقتصادية، خاصة قرارى الاستثمار بالأسهم ومنح الائتمان، **فضلا عن إمكانية قدرة أصحاب المصالح، أيضا، على تحديد** مدى الاستقرار والمقدرة التنافسية والنمو المالى للشركة، محل الاهتمام.

ونتيجة لاعتبار التقارير المالية[٢] **بمثابة** وسيلة الاتصال الرسمية والفعالة بين مختلف إدارات الشركات وأصحاب المصالح بها، **والأداة الرئيسية** لتوصيل المعلومات المحاسبية لمختلف مستخدميها حتى يمكن الاستناد عليها فى عملية اتخاذ القرارات. **فإنه** حتى تتسم هذه القرارات بالرشد الاقتصادى **وتحقق المعلومات** المحاسبية دوريها التعاقدىStewardship والتقييمى Valuation، **يجب أن تستوفى** تلك المعلومات خصائصها النوعية الرئيسية **Primary** والمعززة **Enhancing**، (SFAC No. 8; Badawy and Ibrahim, 2016; ٢٠١٧ ،طلخان)

الأمر الذى أدى لزيادة الاهتمام المهني والجدل الأكاديمي، فى الأونة الأخيرة ، بشأن[٣] مدى إدراك وإستيعاب مستخدمى التقارير المالية لما تحتويه من معلومات محاسبية وقدرتهم على إنتقاء المعلومات الأكثر ملاءمة

---

(١) **تحقيقا للاتساق بالبحث، تم الاعتماد على مصطلح الشركة** Company، للتعبير عن مختلف المصطلحات البديلة المتعارف عليها بين مختلف الكتابات (كالمنشأة Firm والوحدة الاقتصادية Economic Entity)، التى تشير للتنظيم الاقتصادى الذى يستهدف تحقيق مستوى مرض من الأرباح.

(٢) **أشار معيار المحاسبة المصرى رقم (١) إلى أن مصطلح التقارير المالية Financial Reports، يتضمن العديد من العناصر التى من بينها**؛ القوائم المالية، مرفقات القوائم المالية (كتقرير الإدارة التنفيذية)، الأدوات الأخرى المساعدة للإفصاح عن المعلومات كالجداول والأشكال، والمعلومات الأخرى كالنسب المالية والمعلومات عن المسئولية البيئية والاجتماعية. **وهو ما يشير** لإعتبار مصطلح التقارير المالية الأكثر شمولا من مصطلح القوائم المالية Financial Statements. **وتحقيقا للاتساق بالبحث، تم الأعتماد** على **مصطلح التقارير المالية**، للتعبير **عن**؛ القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة وتقرير مراقب الحسابات **(محل اهتمام** الباحث، **وفقا للسمات** المميزة لمشاهدات الدراسة ذات الصلة ببيئة الأعمال المصرية، **واعتبار تلك العناصر بمثابة** الحد الإلزامى للإفصاح بين مشاهدات الشركات المدرجة بالبورصة المصرية). **فضلا عن اعتبار مصطلح التقارير المالية**، الأكثر استخداما واتساقا مع مترادفات البحث الرئيسية، كمفهوم القابلية للقراءة Readability، وفقا للدراسات السابقة التى منها Kawada and Wang, (2020)، (التى تبنت مصطلح قابلية التقارير المالية (السنوية) للقراءة Readability of Annual (Fiancial) Reports بصفة عامة، بدلا من تبنيها لمصطلح قابلية القوائم المالية للقراءة Readabilty of Financial Statements).

(٣) أشار البعض (Courtis, 1995; Badawy and Ibrahim, 2016) إلى أن بداية الاهتمام المهنى والجدل الأكاديمى بشأن مصطلح قابلية التقارير المالية للقراءة بدأت منذ عام (١٩٥٢). وفى ذلك الصدد أشادت لجنة البورصة والأوراق المالية الأمريكية (SEC) بضرورة اعتماد معدى التقارير المالية على لغة سهلة وواضحة تمكن مستخدمى التقارير المالية،

ونفعية لعملية اتخاذ القرارات (Hassan *et al.*, 2019؛ السواح، ٢٠١٩)، **وهو ما** عرفه البعض (Badawy and Ibrahim, 2016; Nguyen and Kimura, 2018) **بمفهوم قابلية التقارير المالية للقراءة (RFR)، نظرا لتفاقم المردود** السلبى لانخفاض مستوى تلك القابلية، خاصة بشأن إمكانية إنعكاسها على مدى استيفاء المعلومات المحاسبية لخصائصها النوعية، تحديدا، مدى قابليتها للفهم وتمثيلها الصادق[٤](Hassan *et al.*, 2019; Baance *et al.*, 2021).

ونتيجة لاتفاق البعض (Karim and Sarkar, 2019; Egbunike and Asuzu, 2020)، **بشأن** المردود الحيوى لعملية المراجعة الخارجية **على مدى** نفعية ومصداقية ما تحتويه التقارير المالية من معلومات محاسبية، وقدرتها على دعم وتحسين جودة المحتوى المعلوماتى لتلك التقارير، **وفقا لأداء تلك** العملية للدورين المانع والتحذيرى فى ذلك الصدد. **أشار البعض** (Nguyen and Kimura, 2018; Hassan *et al.*, 2019; Blance *et al.*, 2021) لاستجابة مراقب الحسابات، أيضا، باعتباره القائم بعملية المراجعة، لمدى قابلية التقارير المالية للقراءة، والتصدى لمردودها السلبى وتدنيته **وفقا لعدة استراتيجيات، تعد بمثابة** رد فعل من جانبه أثناء أدائه لعملية المراجعة بالشركات التى ينخفض بها مستوى قابلية تقاريرها المالية للقراءة مقارنة بالأخرى، **والتى من بينها؛ مدى تقدير** مراقب الحسابات لأتعابه وحكمه المهنى بشأن الفترة اللازمة للانتهاء من أداء عملية المراجعة وإصدار تقريره، **أو ما يعرف** بفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات (LAG) .[٥]

خاصة المستثمرين، من فهم واستيعاب ما تتضمنه تلك التقارير من معلومات، فضلا عن قيام تلك اللجنة بإصدار دليل The Plan English Handbookينطوى على الارشادات الواجب إتباعها فى ذلك الصدد عام (1998).

(٤) **وفقا لـ** (طلخان، ٢٠١٧؛ خضر، ٢٠٢٠؛ SFAC No. 8) **تعبر القابلية للفهم** Understandability عن قدرة المستخدمين على فهم المعلومات الواردة بالقوائم المالية، **بينما يشير التمثيل الصادق Faithful Representation** لإنتاج معلومات تتصف **بكل من؛** الاكتمال Completeness، **الحيادية** Neutrality، **والخلو من الأخطاء الجوهرية** Freedom From Error. **وعليه= = يعتقد الباحث بقدرة تأثير القابلية للقراءة على خاصية التمثيل الصادق، أيضا، نتيجة لاعتبار مستوى التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية بمثابة الدافع الرئيسى لقيام الإدارة بممارسة سلوكها الانتهازى، بشأن مدى قابلية تقاريرها المالية للقراءة.**

(٥) **يتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة** ذات الصلة، **قيام البعض كدراسة** (2021) Blance *et al.,* بالاعتماد **على مصطلح** "فترة تأخير المراجعة" Audit Delay، **واعتماد البعض كدراسة** (2021) Ukama *et al.,* **على مصطلح** "فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة" Audit Report Lag، **وتبنى البعض الأخر كدراسة** عبدالرحيم (٢٠١٩) **مصطلح** "فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات" **ويعتقد الباحث بإعتبار تلك المصطلحات كمترادفات لبعضها البعض لعدم اختلاف مضمونهما وما تستهدف التعبير عنه.** وتحقيقا **للاتساق فى كافة جوانب البحث سيعتمد الباحث على مصطلح** "**فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات**" للتعبير عن ذلك المفهوم، قياسا على دراسة عبدالرحيم (٢٠١٩).

وفى ظل الاهتمام بوقتية التقارير المالية وإرتباطها الوثيق بمدى توقيت إصدار تقرير مراقب الحسابات (قنديل، ٢٠٢٠)، **تطرقت العديد من الدراسات** السابقة التى منها (Muhammad, 2020؛ Salehi *et al.*, 2020؛ عبدالرحيم، ٢٠١٩؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ حسين، ٢٠٢١؛ طنطاوى، ٢٠٢١؛ Blance *et al.*, 2021)، لمدى تأثير قابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار مراقب الحسابات لتقريره.

وفى ذلك الصدد اتفق البعض (Nguyen and Kimura ؛Hoitash and Hoitash, 2017، 2018; Abernathy *et al.*, 2019; Muhammad, 2020; Salehi *et al.*, 2020; Blance *et al.*, 2021 **على** انعكاس مدى قابلية التقارير المالية للقراءة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على الحكم المهنى لمراقب الحسابات بشأن تحديده لفترة تأخير إصدار تقريره. **وعليه فإن السؤال الأكثر منطقية الآن** يتمثل فى مدى **إمكانية إيجاد دليل عملي على تلك العلاقة**، بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟، **وهذا ما سيجيب عنه البحث الحالي نظريا وعمليا.**

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث فى الإجابة على تساؤل رئيسى، **نظريا وعمليا؛ هل تؤثر** قابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، من عدمه؟، و**أخيرا إذا كانت** الدراسات السابقة، وتجارب بعض **الدول، تؤكد على تأثير** تلك القابلية بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، على الحكم المهنى لمراقب الحسابات بشأن فترة تأخير إصدار تقريره، **فهل يوجد دليل** عملي على هذه العلاقة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟، وإن وجدت فما هى دلالاتها المهنية؟

ووفقا لذلك يستهدف هذا البحث دراسة واختبار العلاقة التأثيرية بين مدى قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة، فى بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية.

وفى ضوء مشكلة البحث والهدف منه يكتسب هذا البحث **أهمية أكاديمية** تنبع من مسايرته للبحوث التي عنيت بتناول محددات فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، وامتدت لدراسة **واختبار العلاقة** بين قابلية التقارير المالية للقراءة، باعتبارها أحد محددات بيئة شركة عميل المراجعة، وتلك الفترة، خاصة فى ظل ندرة الدراسات السابقة فى ذلك الصدد. **كما تكمن الأهمية العملية** للبحث فى **كونه يسعى إلى** اختبار تلك العلاقة فى الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وهو مجال بحثي يعاني من ندرة نسبية في مصر.

وتتمثل أهم دوافع البحث فى مسايرة الجدل **الأكاديمى حول مدى** تأثير قابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات و**إيجاد دليل** عملي على مدى صحة تلك العلاقة من

---

(٦) **تعتبر الوقتية** Timeliness، إحدى الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية، والتى تشير للقدرة على توفير المعلومات المحاسبية لمستخدميها فى الوقت المناسب (SFAC No. 8).

عدمه، **من خلال إتباع منهجية** متكاملة. **وأخيرا مسايرة** اتجاه البحوث الأجنبية، ذات الصلة، بإجراء تحليل أساسي وتحليلات أخرى، للتغلب على نقص يكاد يكون متكررا في غالبية البحوث المصرية في هذا الشأن.

كما يقتصر البحث وفقا لأهم حدوده على دراسة واختبار العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، وذلك فى عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من٢٠١٥ وحتى٢٠٢٠. **وبالتالي يخرج عن نطاق البحث اختبار تلك العلاقة** بالشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية، وتلك التى تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، وكذا المؤسسات المالية، **وأخيرا فإن** قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

ولتحقيق هدف البحث ومعالجة مشكلته بصورة منطقية، وفى ضوء حدوده، تم تنظيم المتبقى منه على النحو التالى:

٢. تحليل الدراسات السابقة واشتقاق الفرض الرئيسى للبحث.

٣. منهجية البحث.

٤. النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٢- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق الفرض الرئيسى البحث

نتيجة للتطورات المتتالية فى بيئة الأعمال والممارسة المهنية الحالية زاد إدراك مختلف أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين ومانحى الائتمان، **بأهمية التقارير** المالية بإعتبارها قناة الاتصال الفعالة والرسمية بين منتجى المعلومات المحاسبية، ومختلف مستخدميها. **وبالتالى فإن التحدى** الأساسى الذى يواجه مهنة المحاسبة **هو كيفية** الالتزام بإطار إعداد التقارير المالية المطبق، **بصورة تمكن** من زيادة كفاءة وفاعلية عملية دمج وتلخيص وتوصيل تلك المعلومات لمختلف الأطراف المستفيدة منها.

وفى هذا الشأن أشار البعض (Badawy and Ibrahim, 2016؛ Sahyda *et al.*, 2019؛ السواح، ٢٠١٩؛ راشد، ٢٠٢٠؛ حسين، ٢٠٢١) أيضا، **لزيادة اهتمام** الجهات المهنية والرقابية فى الآونة الأخيرة **بمدى وكيفية** إستيعاب وإدراك مختلف أصحاب المصالح للمعلومات الواردة بالتقارير المالية، أوما يعرف بمفهوم **قابلية التقارير المالية للقراءة (RAR)** (Abernathy *et al.*, 2019; Blanco *et al.*, 2021)، الذى يعكس ضمنيا مدى إستيفاء المعلومات المحاسبية لخصائصها النوعية وإمكانية دعم مستوى جودة المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية.

وفى ذلك الصدد أشار البعض (Abernathy *et al.*, 2019؛ Kazemiolum *et al.*, 2020؛ طنطاوى، ٢٠٢١) لإمكانية إنعكاس مدى قابلية التقارير المالية للقراءة على رد فعل مراقب الحسابات أثناء أدائه لعملية المراجعة الخارجية، نظرا لدورها الرقابى والاشرافى على عملية إعداد التقارير المالية، من خلال حكمه المهنى بشأن فترة تأخير إصدار تقريره. **وللتحقق من ذلك** يعرض الباحث تحليلا لكل من؛

قابلية التقارير المالية للقراءة من منظور مهنى، **فترة تأخير إصدار** تقرير مراقب الحسابات- المفهوم والقياس والمحددات والمردود، **العلاقة بين** قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات واشتقاق فرض البحث (ف١)، **وذلك كله على النحو التالى:**

٢-١ قابلية التقارير المالية للقراءة من منظور مهنى

بالتركيز على مفهوم قابلية التقارير المالية للقراءة (RAR)، وبدءا بماهية القابلية للقراءة، بصفة عامة، بإعتبارها أحد أدوات تحليل النصوص الكتابية، **فيمكن النظر لها لغويا** من **خلال تحليل الدراسات السابقة** (Nguyen and Kimura, 2019؛ السواح، ٢٠١٩؛ راشد، ٢٠٢٠) **على أنها؛ درجة إستيعاب** وفهم وإدراك فئة معينة من الأشخاص لأحد النصوص الكتابية، وذلك وفقا لمدى سهولة ووضوح ودقة أسلوب الكتابة المستند عليه لإعداد ذلك النص، **وهو ما يتطلب** قيام معدى تلك النصوص بتحرى الدقة فى اختيار المصطلحات الأكثر كفاءة وفاعلية لتحقيق الأثر المرجو للنص الكتابى .

أما بشأن مفهوم قابلية التقارير المالية للقراءة، فى مجال الإفصاح المحاسبى، فيتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة التى منها (Badawy and Ibrahim, 2016; Drake *et al.*, 2019; Czerney and Sivadason, 2021؛ حسين،٢٠٢١) **عدم الاتفاق** على تعريف محدد لتلك القابلية، **حيث تطرق البعض** (راشد، ٢٠٢٠؛ Kawada and Wang, 2020؛ Roiston and Harymawan, 2020)، **لذلك المفهوم من منظور** مدى فاعلية عملية توصيل المعلومات المحاسبية كمحصلة نهائية للتفاعل بين نوعية تلك المعلومات والتسلسل المنطقى لها. **بينما تطرق البعض الأخر** (Koholga and Jerry, 2016؛ السواح، ٢٠١٩؛ Hassan *et al.*,2019 **له من منظور** مدى نفعية المعلومات فى اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية.

ووفقا لذلك يعتقد الباحث بإمكانية **تعريف قابلية التقارير المالية للقراءة فى ضوء تحليل أغلب أراء الدراسات السابقة ذات الصلة الأجنبية منها** (Courtis, 1995; Koholga and Jerry, 2016; Ertugrul *et al.*, 2017; De Souza *et al.*, 2019; Hassan *et al.*, 2019; Abernathy *et al.*, 2019; Karim and Sarkar, 2019; Sahyda *et al.*, 2019; Roiston and Harymawan, 2020; Kawada and Wang, 2020; Blanco *et al.*, 20121; Dalwai, 2021) **والعربية** (السواح، ٢٠١٩؛ راشد، ٢٠٢٠؛ طنطاوى،٢٠٢١؛ حسين،٢٠٢١)، **على أنها؛** "**قدرة مختلف** أصحاب

---

٧ **أشارت دراسة Sahyda *et al.*, (2019) لوجود مجموعة من القواعد الواجب مراعاتها** من قبل معدى النصوص الكتابية، حتى **تكون تلك النصوص قابلة للقراءة، والتى تتضمن؛ ضرورة** الاستعانة بالكلمات البسيطة والمألوفة، **تجنب** المصطحات الغامضة والمعقدة، **الاستعانة** بلغة موحدة، الاستعانة بالجمل البسيطة، **توصيل** المعنى المرجو بأقل قدر ممكن من المعلومات لتجنب التشويش، **الاعتماد** على الرسوم البيانية والأشكال كلما أمكن ذلك.

المصالح، خاصة المستثمرين والمحللين الماليين والمقرضين، على **استيعاب وفهم** وإدراك وتقييم المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية، **وإمكانية إنتقاء** المعلومات الأكثر ملاءمة منها لأغراض ترشيد عملية اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، خاصة قرارى الاستثمار ومنح الائتمان". **وهو ما يتبناه الباحث فى ذلك الصدد.**

أما فيما يتعلق بقياس قابلية التقارير المالية للقراءة، فيتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة التى منها (Courtis, 1995; Badawy and Ibrahim, 2016; Ertugrul *et al.*, 2017; Nguyen and Kimura, 2018; Abernathy *et al.*, 2019; Hassan *et al.*, 2019؛ Roiston and Harymawan, 2020؛ Sahyda *et al.*, 2019؛ راشد،٢٠٢٠؛ حسين، ٢٠٢١؛ طنطاوى، ٢٠٢١) **إمكانية الاعتماد على مدخلين فى ذلك الشأن**، حيث يعبر **المدخل الأول عن القياس الكمى** لقابلية التقارير المالية للقراءة، وذلك بالاعتماد على العديد من النماذج الرياضية، **التى منها**؛ نموذج Flesch Score، نموذج Flesch Grade Level، نموذج Automated Readability Index، نموذج Fog Index، نموذج Lix Measure، نموذج Smog Index، ونموذج Bog Index.

وبتحليل النماذج الرياضية، المشار إليها أعلاه، **يتضح للباحث** إمكانية اعتبارها بمثابة نماذج رياضية بديلة لبعضها البعض، فضلا عن عدم تحديد النموذج الأفضل منها **على الرغم من اعتبار نموذجى (Flesch Score, Fog Index)** الأكثر شيوعا واستخداما من قبل الدراسات السابقة مثل (Kawada and Wang, 2020; Dalwai, 2021). **وقد يرجع ذلك لاستناد** تلك النماذج، بصفة عامة، **فى حسابها** لمستوى قابلية التقارير المالية للقراءة، **على الجوانب** النصية والشكلية للتقرير من حيث مدى تنسيقه وهيكل عرضه وتقييم مدى صعوبة أسلوب كتابته بالاستناد **على كلا من؛ نسبة إنطواء** التقرير على كلمات معقدة **(معبرا عنها بمدى** زيادة عدد المقاطع المكونة لكل كلمة من كلمات التقرير**)، ونسبة إنطواء** التقرير على جمل معقدة **(معبرا عنها بمدى** زيادة عدد الكلمات المكونة لكل جملة من جمل التقرير**)**.

ويشير ذلك لتجاهل تلك النماذج للسمات المميزة لمستخدمى التقارير المالية وقدرتهم على فهم وإستيعاب ما تنطوي عليه من معلومات محاسبية، وإغفال النواحى الشكلية الواجب توافرها بالتقارير المالية بالاتساق مع أطر إعدادها المطبقة. **فضلا عن إمكانية إنطواء** التقارير المالية على بعض المصطلحات الأكثر شيوعا (كالشركة، الإدارة، والعمليات وغيرها) **والتى قد تعتبر** كلمات معقدة من وجهة نظر تلك النماذج، **الأمر الذى يؤيد عدم ملاءمة تلك** النماذج لقياس مدى قابلية التقارير المالية للقراءة فى بيئة الممارسة المحاسبية والمهنية المصرية، **نتيجة لضعف** منفعتها ودلالاتها فى مجال الإفصاح المحاسبى، **وهو ما تم** تأييده من قبل (Badawy and Ibrahim, 2016؛ راشد، ٢٠٢٠).

أما فيما يتعلق بالمدخل الثانى لقياس قابلية التقارير المالية للقراءة **فإنه يشير إلى القياس الوصفى** لمستوى تلك القابلية، **وذلك بالاعتماد** على كمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بتلك التقارير، معبرا عنها **بمدى طول و/أو حجم التقارير المالية Length and/or Size of Document، حيث يمكن** تصنيف التقارير المالية، الأكبر حجما والأكثر طولا، **كتقارير** ينخفض بها مستوى القابلية للقراءة، مقارنة بغيرها، نتيجة لتضمنها معلومات أكثر من اللازم، أو ما يعرف بظاهرة تضخم المعلومات Information Over. **ووفقا لهذا المدخل يمكن قياس** تلك القابلية **بالاعتماد على عدة بدائل وهى؛ حجم** التقارير المالية بالميجابايت، **عدد** صفحات التقرير المالى ككل، أو الإيضاحات المتتمة، **عدد** الإيضاحات المتممة للتقرير المالى، **عدد** الكلمات المكونة للتقرير المالى ككل أو للإيضاحات المتممة، **عدد** الكلمات الأكثر شيوعا واستخداما بالتقرير المالي، **وعدد** المصطلحات المالية المستخدمة بالتقرير المالى. **ذلك بالإضافة لإمكانية** الاعتماد على اللوغارتيم الطبيعى لمختلف بدائل القياس الوصفى للقابلية للقراءة.

ووفقا لتحليل الباحث لمختلف بدائل القياس الوصفى لقابلية التقارير المالية للقراءة، يتضح **إتسامها** بالآتى؛ إفتقار التعقد اللغوى، سهولة تطبيقها فى المجال المحاسبى، وانخفاض درجة تعرضها للأخطاء والحكم الشخصى من قبل مستخدميها، فضلا عن تلافيها لتأثير الاختلافات اللغوية. وهو **الأمر الذى يجعل** قياس قابلية التقارير المالية للقراءة **وفقا لبدائل القياس الوصفى الأكثر** ملاءمة للتطبيق فى بيئة الممارسة المحاسبية والمهنية، **وهو ما تم تأييده** من قبل بعض الدراسات السابقة (حسين،٢٠٢١؛ Abernathy *et al.*, 2019).

كما تبين من تحليل الدراسات السابقة، أيضا، إمكانية الاعتماد على بديليين معا لقياس قابلية التقارير المالية للقراءة، **حيث اعتمد البعض** كدراسة Roiston and Harymawan, (2020) على بدائليين للقياس الكمى، نموذجى (SMOG, FLesch). **واعتمد البعض** (Ertugrul *et al.*, 2017; Hasaan *et al.*, 2019) على بديل /أو أكثر من بدائل القياس الوصفى. **وأخيرا دمج البعض** (Nguyen and Kimura, 2018؛ Kawada and Wang, 2020؛ Dalwai, 2021) **بين** بدائل مدخلى القياس الكمى والوصفى لتلك القابلية. **الأمر الذى يؤيد ما أشار** إليه الباحث بشأن الانتقادات الموجهه لبدائل مدخل القياس الكمى لقابلية التقارير المالية للقراءة، خاصة فى ظل الاعتماد على مقياس وصفى بمفرده، أو إلى جانب المقياس الكمى، **فضلا عن** ملاءمة بدائل القياس الوصفى فى بيئة الممارسة المحاسبية والمهنية المصرية، **وهو ما سيتم الاستناد** عليه فى مجال دراستنا الحالية.

---

(٨) **يشير مفهوم تضخم المعلومات إلى إنطواء التقرير المالى** على معلومات أقل أهمية ونفعية، **تتجازو الحد مسموح** به، **الذى يمكن من خلاله** استيعاب مستخدمى التقارير المالية لتلك المعلومات، **وتشغيلها** والاستفادة منها فى عملية اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية (Kohalgo and Jerry, 2016؛ السواح، ٢٠١٩)، **والذى ينعكس** بصفة أساسية على إنخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة.

أما بشأن محددات قابلية التقارير المالية للقراءة، فقد تبين من تحليل الدراسات السابقة، (Badawy and Ibrahim, 2016; Hassan *et al.*, 2019; Sahysa *et al.*, 2019; De Souza *et al.*, 2019; Drake *et al.*, 2019; Roiston and Harymawan, 2020; السواح، ٢٠٢٠) **إمكانية تقسيمها** إلى؛ **محددات تتعلق** بالمعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية (كمستوى التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، مدى ممارسة الإدارة للسلوك الانتهازى، تبنى معايير التقرير المالى الدولية (IFRSs)، مستوى جودة أداء عملية المراجعة، رأى مراقب الحسابات، أتعاب عملية المراجعة، ونوع مدخل المراجعة الخارجية المتبع بشركة عميل المراجعة)[٩].

ومحددات تتعلق ببيئة شركة عميل المراجعة **(التى منها؛ الخصائص** التشغيلية للشركة كنسب الربحية والسيولة والعمر، **نظام** الحوافز والمكافأت، **درجة** الالتزام بالممارسات القياسية للحوكمة، **مدى** فاعلية لجنة المراجعة، خصائص مجلس الإدارة، **درجة** تركز أو تشتت الملكية، **نوع** القطاع الصناعى، **مدى** وجود حالات تشير للشك فى قدرة الشركة على الاستمرار، **مدى** رغبة الإدارة فى الوفاء بشروط المديونية وتجنب التكاليف السياسية، **ومدى** قوة البيئة القانونية والمؤسسية الحاكمة لعمل شركة عميل المراجعة**)**.

ويعتقد الباحث بإمكانية اعتبار محددات قابلية التقارير المالية للقراءة، **بمثابة دوافع** تستند عليها الإدارة، **بإعتبارها** المسئول الرئيسى عن عملية إعداد تلك التقارير، **عند إتخاذها** لقرار تخفيض مستوى القابلية للقراءة من عدمه، **والذى يمكن** إعتباره بمثابة إحدى ممارسات السلوك الانتهازى للإدارة، **التى تتم من خلال القيام** بإضافة المزيد من الإفصاحات غير المبررة، (كالإفصاح عن المعلومات الفنية والتشغيلية ذات الصلة بعمليات الشركة)، **التى قد** تتصف بإرتفاع درجة تعقدها اللغوى، **وذلك حتى يمكن** زيادة إرباك

---

[٩] **فى ذلك السياق أشار راشد (٢٠٢٠) والوكيل (٢٠٢٠)** لوجود عدة بدائل لمداخل أداء عملية المراجعة وهى؛ **مدخل المراجعة الفردية Single Audit (الذى يشير لتنفيذ** عملية المراجعة بمختلف مراحلها من قبل مراقب حسابات ينتمى لمنشأة محاسبة ومراجعة واحدة، حيث يتم إصدار تقرير واحد لمراقب الحسابات)، **مدخل المراجعة المشتركة Joint Audit (الذى يشير لتعيين إثنين** أو أكثر من مراقبى الحسابات المنتمين لمنشأتين محاسبة ومراجعة منفصلتين لأداء عملية المراجعة وتكون مسئولية إبداء الرأى وفقا لذلك "مسئولية تضامنية"، **كما يتم** إصدار تقرير واحد لمراقب الحسابات يتضمن توقيع لكل منهما فى ظل ذلك البديل، **ويتم أداء مدخل المراجعة المشتركة بصورة إلزامية** كما فى حالة البنوك وفقا للمادة ٨٣ من قانون البنك المركزى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ **أو بصورة إختيارية** من قبل الشركات كبيرة الحجم)، **مدخل المراجعة الثنائية Dual Audit (الذى يشير** لإجراء عملية المراجعة لنفس العميل من قبل منشأتي محاسبة مستقلتين وإصدار تقريرين منفصليين، ذلك مع عدم ضرورة تنسيق أداء عملية المراجعة فيما بينهما، **ويطبق ذلك المدخل إلزاميا** فى مصر بالشركات التى تتخطى نسبة مساهمة المال العام فيها نسبة ٢٥% من رأس المال، وذلك وفقا للمادة ٣ من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٩٨)، **وأخيرا مدخل المراجعة المزدوجة Double Audit (الذى يشير** لأداء عملية المراجعة مرتين منفصلتين من قبل مراقبي حسابات منفصليين أو إتمام نفس مراقب الحسابات لعملية المراجعة مرتين لذات العميل، **وهو ما يطبق فى مصر فى** ظل حالات إعادة إصدار القوائم المالية).

مستخدمى تلك المعلومات، **والحد من** قدرتهم على إنتقاء المعلومات الأكثر ملاءمة لترشيد قراراتهم الاقتصادية.

كما يمكن تفسير ذلك السلوك، أيضا، وفقا لعدة نظريات، **قياسا على البعض** (Abernathy *et al.*, 2019; Hassan *et al.*, 2019; Kawada and Wang, 2020; Dalwai, 2021؛ طنطاوى، ٢٠٢١) **والتى من بينها؛ نظرية الوكالة** Agency Theory، **نظرية الإشارة** Signaling Theory **(التي ترى** إمكانية قيام الإدارة بذلك السلوك لإخفاء الأخبار السيئة وإرسال إشارات إيجابية للمستثمرين وتعزيز سمعة الشركة**)، نظرية التعتيم (التشويش) الإدارى** Obfuscation Theory **(التي ترى** إمكانية قيام الإدارة بذلك السلوك كمحاولة لتدنية المردود السلبى لأخبارها السيئة**)، ونظرية الشرعية الاجتماعية** Social Legitimacy Theory **(التى ترى** إمكانية قيام الإدارة بذلك السلوك حفاظا على صورتها الإيجابية فى أعين متابعيها، خاصة فى ظل مواجهة الشركة لظروف عدم التأكد**)**

وأخيرا فيما يتعلق بمردود قابلية التقارير المالية للقراءة، فقد تبين للباحث من تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة مثل؛ (Badawy and Ibrahim, 2016; Ertugrul *et al.*, 2017; Hassan *et al.*, 2019; Nguyen and Kimura, 2018؛ السواح، ٢٠١٩؛ Kawada and Wang, 2020**;** Roiston and Harymawan, 2020**)، إمكانية إنعكاس قابلية** التقارير المالية للقراءة، **على كل من؛ مستوى** عدم تماثل المعلومات، **مدى** كفاءة الاستثمار، **مدى التقلبات** فى أسعار الأسهم وانخفاض حجم تداولها، **درجة** تشتت ومدى دقة تنبؤات المحللين الماليين، **درجة** التصنيف الإئتمانى للشركة وقدرتها على الوفاء بشروط المديونية وتحملها تكاليف الوكالة، **ومستوى جودتى** المعلومات المحاسبية (AIQ) والتقارير المالية (FRQ) .

---

(١٠) **تعتبر نظرية الوكالة** إحدى النظريات الاقتصادية الرائدة **التي قدمها Coase** عام (1937) ثم تم تطويرها من قبل، كل من؛ Jensen and Mechling عام (1976)، Fama and Jensen عام (1983). **ووفقا لما أشار إليه** (Sajjad, 2017; Dalwai, 2021) **تنجم تكاليف** الوكالة عن التعارض فى المصالح **وترتبط بصورة** أساسية بمستوى عدم تماثل المعلومات. **كما تقسم** تكاليف الوكالة إلى نوعى وهما؛ **التكاليف الناتجة** عن قيام الإدارة باتخاذ قرارات دون المستوى الأمثل ينجم عنها تضاؤل لثروة المساهمين، **وتكاليف الحوافز الإدارية** التي يتكبدها الأصيل لتحفيز الوكيل على اتخاذ القرارات المثلى.

(١١) **وفقا لتحليل الدراسات** السابقة التى منها (Shahzad and Rehman, 2019؛ خضر، ٢٠٢٠) يمكن **تعريف جودة المعلومات المحاسبية Accounting Information Quality**، على أنها؛ "مدى تمثيل المعلومات المحاسبية للوضع الاقتصادى الحقيقى للشركة واستيفائها لخصائصها النوعية الرئيسية والمعززة"، **بينما يمكن تعريف جودة التقارير المالية Financial Reporting Quality، على أنها**؛ "إعداد التقارير المالية وفقا لإطار إعداد التقرير المالى المطبق، فضلا

وبناء على ما سبق يمكن القول بإمكانية إنعكاس المردود السلبى لقابلية التقارير المالية للقراءة **على سلوك** متخذى مختلف القرارات الاقتصادية، نظرا لتأثير ذلك المردود على إنخفاض مستوى جودة التقارير المالية، ككل. **كما ينعكس** إنخفاض مستوى قابلية التقارير المالية **للقراءة، أيضا**، على زيادة الجهد والوقت اللازم من قبل المحللين الماليين لمتابعة لأعمالهم بالشركات التى لديها هذا الانخفاض، **نتيجة لتفاقم** ظروف عدم التأكد المحيطة بها.

ونتيجة للدور الذى تلعبه المراجعة الخارجية، وإعتبارها بمثابة آلية للمتابعة والرقابة على تصرفات الإدارة وعملية إعداد التقارير المالية، **إلى جانب** كونها أحد محددات تلك القابلية، **فقد أشار البعض** (Abernathy *et al.*, 2019؛ Karim and Sarkar, 2019؛ حسين، ٢٠٢١) **لإمكانية إستجابة** مراقب الحسابات، أيضا، **لمدى** قابلية التقارير المالية للقراءة ومردودها السلبى، **من خلال، حكمه** بشأن فترة تأخير إصدار تقريره وتحديده أتعابه واحتمالية إصداره لتقرير معدل أو تعديل رآيه.

وبناء على ما سبق، يمكن القول بإمكانية اعتبار مدى قابلية التقارير المالية للقراءة، **بمثابة أحد** ممارسات السلوك الانتهازى للإدارة والتى يتفاقم مردودها السلبى وينعكس على مستوى جودة التقارير المالية وسلوك مختلف متخذى القرارات الاقتصادية فى نهاية المطاف، كالمستثمرين ومانحى الائتمان، من جهة، والأحكام المهنية لمراقبى الحسابات أثناء أداء عمّلية المراجعة الخارجية، من جهة أخرى.

٢-٢ فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات- المفهوم والقياس والمحددات والمردود

وفقا لمفهوم وهدف المراجعة الخارجية، **واعتبارها بمثابة** عملية مهنية متكاملة تمر بسلسلة متواصلة من القرارات والأحكام المهنية، التى يصدرها مراقب الحسابات، بدءا بمرحلة قبوله للتكليف، مرورا بمرحلتى تخطيطه وأدائه لإجراءات المراجعة، وإنتهاءا بمرحلة صياغته لرآيه وإعداد تقريره. **وبالتركيز على مرحلة** إعداد التقرير، **فيمكن تعريف ذلك التقرير، على أنه؛ "وسيلة لتوصيل** مراقب الحسابات لرآيه الفنى المحايد **باعتباره المنتج النهائى** لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية التقليدية الكاملة" (على، ٢٠٢١).

ويعتبر التقرير بذلك بمثابة أداة اتصال إعلامى وإنسانى لمختلف أصحاب المصالح، خاصة المساهمين، بشأن مدى توافق تأكيدات الإدارة Management Assertions بالقوائم المالية مع إطار

عن مساعدتها فى توصيل محتواها للمستخدمين فى التوقيت المناسب، وبمستوى تجميع ملائم، ذلك مع تجنب وجود أى تحريفات جوهرية فى هذا المحتوى".

(١٢) **يعرف الحكم المهنى على** أنه؛ "عملية تقييم موضوعى، **من جانب مراقب** حسابات لديه القدر الكافى من المهارات والقدرات والمعرفة، التى تؤهله لاتخاذ قراره المناسب، فى ظل وجود إجراءات بديلة، وذلك بما يتلاءم مع الظروف المحيطة بأعمال التكليف، ووفقا لما حددته المعايير المهنية وقواعد آداب وسلوك المهنة" **(على، ٢٠٢٠؛ ASA No. 200؛ ISA No. 200)**.

إعدادها المطبق. **وعليه فإن** وقتية تقرير مراقب الحسابات **تعد بمثابة حجر** الأساس لبناء ثقة مختلف أصحاب المصالح فى المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، **وانعكاسها على** مدى إستيفاء تلك المعلومات لخصائصها النوعية، خاصة مدى وقتيتها (عبدالرحيم،٢٠١٩؛ قنديل، ٢٠٢٠؛ Ukaoma *et al.*, 2021). **الأمر الذى أدى لزيادة الاهتمام المهنى والأكاديمى بمفهوم فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات (ARL)، وضرورة التحقق من ماهية تلك الفترة وكيفية قياسها ومحدداتها ومردودها.**

بدءا بماهية فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، تبين من تحليل الدراسات السابقة، الأجنبية (Jahng, 2008; Pham *et al.*, 2014; Hassan, 2016; Hoitash and Hoitash, 2017; Shofiyah and Suryani, 2020; Muhammad, 2020; Lin, 2020; Egbunike and Asuzu, 2020) **والعربية** (Ezat, 2015؛ عبدالرحيم، ٢٠١٩؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ قنديل، ٢٠٢٠؛ الوكيل، ٢٠٢٠؛ طنطاوى، ٢٠٢١)، **إتفاقها على** مضمون تعريف تلك الفترة، **على أنها**؛ "**الفترة** المطلوبة لأداء مراقب الحسابات لكافة إجراءات المراجعة اللازمة، **فى ضوء** حكمه المهنى، **لجمع وتقييم** أدلة الأثبات الكافية والملائمة التى تمكنه من الوصول لرآيه الفنى المحايد، **وهى** الفترة المنقضية بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقريره ".[١٣]

أما فيما يتعلق بقياس فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، **فقد اتضح** من تحليل الدراسات السابقة، **التى منها** (عبدالرحيم، ٢٠١٩؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ Nouraldeen *et al.*, 2021) **إمكانية قياس تلك الفترة** بثلاثة مقاييس بديلة؛ **حيث اعتمد** كل من (Pham *et al.*, 2014; Ezat, 2015; Hassan, 2016; Hoitash and Hoitash, 2017; Shofiyah and Suryani, 2020; Ukaoma *et al.*, 2021; Blance *et al.*, 2021) **على عدد** الأيام للفترة من تاريخ نهاية السنة المالية وحتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقريره. **بينما اعتمد** كل من (Abernathy *et al.*,2019; Kazemiolum *et al.*, 2020; Salehi *et al*, 2020; Lin, 2020;Nouraldeen *et al.*, 2021؛ قنديل،٢٠٢٠) **على اللوغارتيم** الطبيعى لعدد الأيام للفترة من تاريخ نهاية السنة المالية وحتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات

---

[١٣] **فى ذلك السياق أشار** كساب (٢٠٢٠) والوكيل (٢٠٢٠) **لإمكانية التعبير عن** فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات **الفعلية، بالفترة** بين تاريخ الإنتهاء من عملية إعداد القوائم المالية وتاريخ تسليم تقرير مراقب الحسابات، **حيث تتضمن الفترة** ما **بين تاريخ نهاية** السنة المالية **وتاريخ تسليم** القوائم المالية متضمنة تقرير مراقب الحسابات للبورصة **خمسة تواريخ، وهى؛ تاريخ نهاية** السنة المالية ذاته، **تاريخ الإنتهاء من** عملية إعداد القوائم المالية، **تاريخ الانتهاء من** عملية المراجعة وتوقيع تقرير مراقب الحسابات، **تاريخ تسليم** مراقب الحسابات لتقريره، **تاريخ تسليم الشركة** لقوائمها متضمنة تقرير مراقب الحسابات للبورصة للنشر للجمهور. **ونتيجة لعدم إفصاح الشركات عن تلك التواريخ** بإستثناء تاريخى نهاية السنة المالية وتوقيع مراقب الحسابات لتقريره، **فإننا نعتمد على الفترة** المنقضية ما بين هذين التاريخين، **للتعبير عن فترة** تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، **قياسا على معظم الدراسات السابقة التى منها (Lin, 2020؛ يوسف،٢٠٢٠)، فى حدود علم الباحث.**

لتقريره. **وأخيرا استند** (Pham *et al.*, 2014؛ يوسف،٢٠٢٠) **على الانحراف بين** فترة التأخير (وفقا لبديل القياس الأول) ووسيط مشاهدات عينة الدراسة لتلك الفترة.

ويعتقد الباحث بإمكانية الاعتماد على أى بديل من البدائل الثلاث لقياس فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، على حد سواء وعدم إمكانية الجزم بأفضلية أى منها، حتى على الرغم من إمكانية ترتيب بدائل القياس من حيث مدى شيوعها، واستخدامها بالدراسات السابقة، واعتبار بديل القياس الأول الأكثر شيوعا يليه فى ذلك بديلى القياس الثانى والثالث. خاصة فى ظل استناد البعض (قنديل، ٢٠٢٠؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ Nouraldeen *et al.*, 2021 **)، على بديلين للقياس فى ذلك[٤] الصدد.**

وبشأن محددات فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، **فقد تبين** من تحليل الدراسات السابقة **الأجنبية** (Jahng, 2008; Pham *et al.*, 2014; Hassan, 2016; Lin, 2020; Shofiyah and Suryani, 2020; Muhammad, 2020; Egbunike and Asuzu, 2020; Ukaoma *et al.*, 2021; Nouraldeen *et al.*, 2021) **والعربية** (Ezat, 2015؛ عبدالرحيم، ٢٠١٩؛ كساب،٢٠٢٠؛ قنديل،٢٠٢٠؛ يوسف،٢٠٢٠)، **إمكانية** تقسيمها إلى؛ **مجموعة المحددات** المرتبطة بشركة عميل المراجعة، **التى منها؛ مدى** فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية، **مدى** الالتزام بالممارسات القياسية للحوكمة، **مدى** فاعلية لجنة المراجعة، خصائص مجلس الإدارة، **درجة** تعقد عمليات شركة عميل المراجعة معبرا عنه بعدد الخطوط الانتاجية ونوع القطاع الصناعى، **هيكل** الملكية، **مدى** تبنى معايير التقرير المالى الدولية (IFRSs)، إحتمالية إعادة إصدار التقارير المالية، **مدى** مواجهة شركة العميل لظروف عدم التأكد، حجم شركة عميل المراجعة، **النسب** المالية تحديدا نسب الربحية والمديونية والسيولة، **تاريخ** نهاية السنة المالية، **مستوى** جودة التقارير المالية، و**مدى** قابلية التقارير المالية للقراءة.

ومجموعة المحددات المرتبطة بمراقب الحسابات ومنشأته، **التى منها؛ حجم** منشأة المحاسبة والمراجعة و**درجة** اعتمادها على الأساليب التكنولوجية الحديثة، **درجة** التخصص الصناعى لمراقب الحسابات و/أو منشأته، **خبرة** مراقب الحسابات و/أو منشأته، **فترة** بقاء مراقب الحسابات مع عميله، **مدى** الاعتماد على بدائل مداخل أداء عملية المراجعة، **مدى** الاعتماد على مدخل المراجعة المهيكلة ، **مستوى** الأعباء

---

[١٤] **اعتمد البعض** (قنديل، ٢٠٢٠؛ Nouraldeen *et al.*, 2021)، **فى ذلك الشان، على** المقياسين الأول والثانى، المشار إليها أعلاه. **بينما اعتمدت دراسة** يوسف (٢٠٢٠) **على** المقياسين الأول والثالث فى ذلك الصدد، أيضا. **وهو ما يؤيد** ما أشار إليه الباحث **بشأن اعتبار** المقياس الأول هو الأكثر شيوعا واستخداما. **وتوجه الباحث فى تبنيه** كمقياس أساسى لفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. وحتى يمكن الاتساق مع منهجية الدراسات السابقة، اعتمد الباحث أيضا، على المقياس الثانى، لفترة التأخير، كمقياس بديل فى ذلك الصدد، **نظرا لإحتلاله المرتبة الثانية من حيث معدل استخدامه بين مختلف الدراسات السابقة.**

[١٥] **تعرف المراجعة المهيكلة على أنها**؛ عملية المراجعة التى تتم وفقا لمدخل الأهمية النسبية Materiality وخطر المراجعة والاتساق بين إجراءات المراجعة ونوع الأدلة وتأكيدات الإدارة (Aren s *et al.*, 2016)

والموارد المتاحة لمراقب الحسابات، **مستوى** جودة المراجعة، **أتعاب** عميلة المراجعة، **رأى** مراقب الحسابات ومدى أدائه للخدمات الإستشارية الأخرى لنفس عميله، واحتمالية التعرض للدعاوى القضائية.

ويعتقد الباحث بإمكانية اعتبار فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، **بمثابة محصلة نهائية** لتضافر العديد من العوامل المتعلقة بالخصائص والظروف المحيطة بشركة عميل المراجعة، **والتى يعتمد عليها** مراقب الحسابات عند تحديده لمستويات الأهمية النسبية ومستوى خطر أعمال عميله Audit Client's Business Risk. **وهو ما يمكن مراقب الحسابات من** إعداد خطة وبرنامج المراجعة بما يعكس طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة، **التى تمكنه من** تدنية خطر المراجعة لمستواها المقبول **والوفاء بمسئوليته** المهنية وتجنب إحتمال تعرضه للدعاوى القضائية وفقدانه لسمعته المهنية. **فضلا عن اعتماد** تلك فترة، **أيضا، على الخصائص المميزة** لمراقب الحسابات نفسه ومنشأته، المشار إليها أعلاه، **والتى تنعكس على** كيفية أدائه لعملية المراجعة، **بكفاءة وفاعلية. وعليه فيمكن القول** بعدم القدرة على تحديد الأهمية النسبية لمجموعتى تلك المحددات، نتيجة لتضافرها معا، للتأثير على الحكم المهنى لمراقب الحسابات، بشأن تأخير فترة إصدار تقريره.

وأخيرا فيما يتعلق بأهمية ومردود فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، فقد **أشار البعض (**Jahng, 2008; Egbunike and Asuzu, 2020; Salehi *et al.*, 2020; Shofiyah and Suruani, 2020)؛ يوسف،٢٠٢٠؛ الوكيل،٢٠٢٠، إلى **إمكانية إنعكاس تلك الفترة** على العديد من النواحى، **التى منها؛ توقيت** الإعلان عن الأرباح، **مستوى** عدم تماثل المعلومات، **الدور** التقييمى والتعاقدى للمعلومات المحاسبية، **مستوى** جودة التقارير المالية، **مدى** التقلبات فى أسعار الأسهم وإحتمالية خطر إنهيار أسعارها، **درجة** التصنيف الإئتمانى لشركة عميل المراجعة، وسمعة شركة عميل المراجعة وإحتمالية تعرضها للدعاوى القضائية.

وبناء ما سبق يتضح أنه نتيجة لكون تقرير مراقب الحسابات **هو وسيلة توصيل المنتج النهائى** لعملية المراجعة الخارجية، **بإعتبارها آلية** رقابية وإشرافية يمكن من خلالها دعم مصداقية ما تحتويه القوائم المالية من معلومات، **وإمكانية النظر لذلك التقرير على أنه أداة يمكن** الاعتماد عليها من قبل مختلف أصحاب المصالح للحكم على مدى إلتزام الإدارة بإطار إعداد التقرير المالى المطبق، **فيمكن القول بحتمية** إنعكاس فترة تأخير إصدار ذلك التقرير، **على نفعية ومصداقية المعلومات** المحاسبية فى عملية إتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، **خاصة** قرارى الاستثمار ومنح الائتمان.

ونتيجة لأهمية ومردود فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات على مختلف أصحاب المصالح، أشار البعض (Jahng, 2008؛ Ezat, 2015؛ يوسف،٢٠٢٠؛ قنديل،٢٠٢٠) **لقيام هيئات الأسواق المالية** بالدول المختلفة بإلزام الشركات المدرجة بكل منها بضرورة الإفصاح عن قوائمها المالية، متضمنة

تقرير مراقب الحسابات، خلال إطار زمنى محدد . **وهو ما يشير إلى أن أى زيادة[١٦] فى** فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات **عن الفترة** المحددة، وفقا للإطار الزمنى الملزم لإفصاح الشركات، قد تنجم عن توافر أحد محدداته، **تنعكس بالتبعية** على زيادة فترة تأخير إصدار القوائم المالية لشركة عميل المراجعة وتفاقم تداعياتها السلبية، **وهو ما يشير لضرورة** قيام شركة عميل المراجعة بتلافى المحددات المؤثرة سلبا على طول تلك الفترة وتداعياتها السلبية.

٢-٣ تحليل العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، واشتقاق فرض البحث (ف١)

بشأن تحليل العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، **فقد تبين من تحليل** الدراسات السابقة التى منها (Nguyen and Kimura, 2018; Egbunike and Asuzu, 2020; طنطاوى،٢٠٢١؛ حسين،٢٠٢١) **إمكانية تقسيمها إلى؛ مجموعة الدراسات التى تناولت الأثر المباشر** لتلك القابلية على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات مثل (Abernathy *et al.*, 2019; Salehi *et al.*, 2020) **ومجموعة الدراسات التى تناولت الأثر غير المباشر** (الضمنى) للقابلية على تلك الفترة، التى منها (Egbunike and Asuzu, 2020; Xu *et al.*, 2020)، **من خلال تناولها لأثر** قابلية التقارير المالية للقراءة، على المحددات الأخرى لفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، كأتعاب عملية المراجعة، من جهة، **أو تناولها لأثر** محددات القابلية للقراءة ذاتها، كتبنى معايير التقرير المالى الدولية (IFRSs)، على تلك الفترة، من جهة أخرى.

وبالنظر لتلك الدراسات يتضح للباحث **وجود شبه اتفاق فيما بينهما، بشأن** تأثير إنخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة إيجابا على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، **سواء أكان ذلك؛ من قبل**

---

[١٦] **بالنظر لهيئات الأسواق المالية بالدول المختلفة يتضح تباينها بشأن الفترة الإلزامية لإفصاح الشركات عن قوائمها المالية حيث ألزمت لجنة** البورصة والأوراق المالية الأمريكية (SEC) الشركات لديها بضرورة الإفصاح خلال (٦٠) يوم منذ تاريخ نهاية السنة المالية، **وقامت هيئة السوق المالية بالسعودية** بتعديل تلك الفترة لتكون (٧٥) يوما منذ تاريخ نهاية السنة المالية، وذلك بعد تبنيها لمعايير التقرير المالى الدولية، **وألزمت وكالة الإشراف على سوق رأس المال** بأندونيسيا الشركات بألا تزيد تلك الفترة عن٣ شهور منذ تاريخ نهاية السنة المالية**(Ezat, 2015؛ قنديل،٢٠٢٠). كما يتبين للباحث، أيضا، وفقا لتحليل الدراسات** بأن الفترة الزمنية اللازمة لإفصاح الشركات عن قوائمها المالية، بمختلف الدول بصفة عامة، تتراوح ما بين (٦٠ يوم) كما فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى (١٨٠ يوم) كما هو الحال فى فرنسا وماليزيا وهونج كونج. **أما فيما يتعلق بالوضع فى جمهورية مصر العربية، فيجب أن تلتزم الشركات المصرية** المقيدة بالبورصة بإصدار قوائمها المالية السنوية خلال (٩٠) يوم منذ تاريخ نهاية السنة المالية وكذا إصدار قوائمها المرحلية خلال (٤٥) يوما، **وذلك وفقا للمادة** (٨٩) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢. **ووفقا للمادة (٤٦) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقا للقرار رقم ١١ لسنة ٢٠١٤، أيضا،** يجب على الشركات تقديم قوائمها المالية مرفقا بها تقرير مراقب الحسابات قبل بداية جلسة التداول للتاريخ المدون بتقرير مجلس الإدارة.

مجموعة الدراسات السابقة (Hoitash and Hoitash, 2017; Abernathy *et al.*, 2019; Salehi *et al.*, 2020; Blance *et al.*, 2021)، **التى تناولت الأثر المباشر** للعلاقة محل الدراسة، **أو مجموعة الدراسات الأجنبية منها** (Bao *et al.*, 2015; Koholga and Jerry, 2016; Nguyen and Kimura, 2018; Muhammad, 2020) **والعربية** (السواح،٢٠١٩؛ عبدالرحيم،٢٠١٩؛ كساب، ٢٠٢٠؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ حسين، ٢٠٢١)، **التى تناولت الأثر غير المباشر** فى ذلك الصدد.

نتيجة لإمكانية تفسير مراقب الحسابات، لانخفاض مستوى قابلية التقارير المالية للقراءة، **الناجم عن قيام** الإدارة بالتشويش (التعتيم) الإدارى **(من خلال المبالغة** فى كمية الإفصاحات أو الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الأقل أهمية نسبية، **لإرباك مختلف** أصحاب المصالح خاصة المستثمرين ومانحى الائتمان) **أثناء أدائه لعميلة المراجعة، على أنه قد ينجم عن** زيادة مستوي خطر التحريفات الجوهرية وممارسات السلوك الانتهازى، معبرا عنها بممارسات إدارة الأرباح، فضلا عن زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات بشركة عميله، **وهو ما ينعكس** بالتبعية على حكمه بشأن مدى ارتفاع مستوى خطر أعمال عميله.

الأمر الذى يستلزم من مراقب الحسابات ضرورة الاستجابة لذلك من خلال وضعه لخطة وبرنامج لأداء عملية المراجعة وتحديده لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة بما يتلاءم مع مستوى تلك المخاطر، **وهو ما ينعكس** بالتبعية على زيادة الجهد المبذول والوقت اللازم لأداء عملية المراجعة، **حرصا من مراقب** الحسابات على الوفاء بمسئوليته المهنية وتجنب احتمال تعرضه للدعاوى القضائية وفقدان سمعته المهنية، **فضلا عن زيادة** أتعاب أداء مراقب الحسابات لعملية المراجعة وزيادة فترة تأخير إصدار تقريره، مقارنة بشركة عميل المراجعة التى تتسم بإرتفاع مستوى قابلية التقارير المالية للقراءاة لديها. **وعلى النقيض من ذلك** توصلت دراسة طنطاوى (٢٠٢١)، لعدم معنوية ذلك الأثر.

ويخلص الباحث من تتبع **التطور التاريخى** للدراسات السابقة **الأجنبية** (Bao *et al.*, 2015; Koholga and Jerry, 2016; Hoitash and Hoitash, 2017; Abernathy *et al.*, 2019; Salehi *et al.*, 2020; Muhammad, 2020; Blance *et al.*, 2021)، **والعربية** (السواح، ٢٠١٩؛ عبدالرحيم، ٢٠١٩؛ كساب، ٢٠٢٠؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ حسين، ٢٠٢١) **إلى وجود اتفاق** بين أغلبها على التأثير السلبى لقابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. **وذلك على خلاف ما توصلت إليه دراسة** طنطاوى(٢٠٢٠) بشأن عدم معنوية ذلك الأثر. **وبتحليل تلك الدراسات منهجيا**، اتضح اتفاقها بشأن الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى من خلال إجراء دراسة تطبيقية، عن طريق استخدام وتحليل البيانات الفعلية الواردة بالتقارير المالية، وتطبيق نماذج الانحدار، **وهو الأمر الذي يبرر توجه الباحث فى اختياره للمنهج التطبيقي لاختبار العلاقة التأثيرية محل الدراسة، باعتبارها أكثر المنهجيات ملاءمة.**

هذا مع اختلاف **مجال تطبيق تلك** الدراسات، **حيث اهتم كل من** (Salehi *et al.*, 2020; Kazemiolum *et al.*, 2020) بالشركات المقيدة ببورصة طهران، **واعتمد كل من** (Bai *et al.*, 2015; Hoitash and Hoitash, 2017; Elaoud and Jarboui, 2017; Nguyen and Kimura, 2018; Abernathy *et al.*, 2019; Xu *et al.*, 2020; Blance *et al.*, 2021) على الشركات الأمريكية، **وتطرق كل من** (Muhammad, 2020; Egbunike and Asuzu, 2020; Ukaoma *et al.*, 2021) للشركات النيجيرية. **واعتمدت دراسة** كساب (٢٠٢٠) على الشركات السعودية. **وأخيرا تطرق كل من** (السواح،٢٠١٩؛ عبدالرحيم،٢٠١٩؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ حسين، ٢٠٢١؛ طنطاوى،٢٠٢١) للشركات المصرية. **فضلا عن** اعتماد مختلف الدراسات، المشار إليها أعلاه، على الشركات غير المالية بإستثناء دراسة Koholga and Jerry, (2016) **التى اعتمدت** على الشركات المالية المقيدة بالبورصة النيجيرية.

واستنادا على ما سبق، يمكن القول بوجود شبه اتفاق فيما بين الدراسات السابقة **على التأثير الإيجابى** لإنخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة على زيادة فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، **باستثناء** دراسة طنطاوى (٢٠٢١) التى توصلت لعدم معنوية هذا الأثر. **وقد يرجع ذلك لاختلاف** بيئة تطبيق تلك الدراسة ونطاقها الزمنى المحدد، **وهو الأمر الذى يؤيد توجه الباحث فى تحققه من ذلك الأثر. وبناء على ذلك يعتقد الباحث** بإمكانية تأثير قابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. **ونتيجة لتضارب نتائج** الدراسات السابقة، بشأن اتجاه ومدى معنوية العلاقة التأثيرية محل الدراسة، ما بين تأثير إيجابي وعدم معنوية ذلك الأثر، **باختلاف بيئات تطبيقها، فيرى الباحث أنه من المنطقي الاكتفاء** بالتحقق من مدى وجود هذه العلاقة التأثيرية في بيئة الممارسة المهنية المصرية **دون تبنى** اتجاه محدد لتلك العلاقة، **وعليه فيمكن اشتقاق فرض البحث (ف١) قياسا على دراسة** طنطاوى، (٢٠٢١)، **على النحو التالي:**

ف١: تؤثر قابلية التقارير المالية للقراءة معنويا على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٣- منهجية البحث

تحقيقا لهدف البحث، ومن ثم اختبار فرضه، تم إجراء دراسة تطبيقية. **وفيما يلى يعرض الباحث، لكل من؛** أهداف الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، أدوات التحليل الإحصائى، وأخيرا نتائج الدراسة التطبيقية. **وذلك كله على النحو التالى:**

٣-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف **الدراسة التطبيقية** اختبار فرض البحث، **للتحقق من** الأثر المباشر لقابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، **قياسا على** طنطاوى، (Hoitash and Hoitash, 2017; Abernathy *et al.*,2019; Salehi *et al.*, 2020; Blance et al., 2021; ٢٠٢١)

٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠، بعد **استبعاد** المؤسسات المالية (نظرا لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها، نتيجة لاختلاف طبيعة نشاطها) **قياسا على** (طنطاوى،٢٠٢١ Abernathy *et al.*, 2019; Salehi *et al.*, 2020; Dalwai, 2021;) **والذى** تتضمن (182) شركة، بحجم مشاهدات (1150) مشاهدة، **وقد تم اختيار** عينة من هذه الشركات، روعي في اختيارها عدة اعتبارات ، **وبذلك بلغ عدد شركات** العينة محل الدراسة (167) شركة، بحجم مشاهدات (999) مشاهدة، **حيث يتبع الباحث مدخل** Firm-Year- Observation **قياسا على** (يوسف،٢٠٢٠،(Xu *et al.*, 2020، **ويلخص الجدول التالى بيانات توزيع عينة الدراسة:**

---

(١٧) **أشارت دراسة** (Dalwai, (2021، **لضرورة الفصل بين الشركات** المنتمية للقطاع المالى (كالبنوك وشركات التأمين) والشركات المنتمية للقطاع غير المالى (كشركات القطاع الصناعى والتجارى وشركات القطاع الخدمى وغيرها)، **نظرا لقيام شركات** القطاع المالى بالوظائف التى تتعلق بكل من؛ الودائع والائتمان، تقييم المشروعات من حيث قدراتها على تحقيق قيمة مضافة من عدمه، والرقابة والمتابعة لمختلف الأطراف المشاركين فى أسواق المال، خاصة أسواق النقد Money Markets. **وهو ما يؤدى لاتسام شركات القطاع المالى بالعديد من الاختلافات التنظيمية والمؤسسية، مقارنة بالشركات المنتمية للقطاع غير المالى، الأمر الذى يستوجب ضرورة الفصل فيما بينها**، وهو ما تم تأييده من قبل أغلب الدراسات ذات الصلة مثل دراسة Blance *et al.*, (2021)، ويتسق، أيضا، مع ما تبناه الباحث فى ذلك الصدد.

(١) **تستوفى مشاهدات عينة الدراسة عدة اعتبارات وهى؛ إتاحة** القوائم المالية وايضاحاتها المتممة وتقرير مراقب الحسابات لكافة الشركات خلال فترة الدراسة (٢٠١٥- ٢٠٢٠)، **اكتمال** القوائم المالية وايضاحاتها المتممة وتقرير مراقب الحسابات للشركة، **وأن تقوم** الشركة بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري. **لذا قام الباحث باستبعاد** مشاهدات الشركات التي خرجت من التسجيل في بورصة الأوراق المالية، وتلك التي تعد قوائمها بالعملة الأجنبية، وكذلك التى لم يتمكن الباحث من الحصول على بياناتها خلال أى سنة من سنوات الدراسة.

جدول ١: توزيع عينة الدراسة[١٩]

القطاعات	عدد الشركات		عدد المشاهدات		الأهمية النسبية للمشاهدات	متوسط فترة التأخير	متوسط القابلية للقراءة
القطاع الصناعى:	**70**		**441**				
- الأغذية والمشروبات		32		209	**0.20**	**71.02**	**39.70**
- خدمات ومنتجات صناعية وسيارات		12		80	**0.08**	**72.45**	**41.52**
- الكيماويات		12		70	**0.07**	**65.44**	**54.08**
- المنسوجات وسلع معمرة		10		60	**0.06**	**91.67**	**33.91**
- الورق مواد التعبئة والتغليف		4		22	**0.02**	**90.31**	**44.91**
قطاع العقارات:	**52**		**316**				
- العقارات		30		194	**0.19**	**66.15**	**42.69**
- مقاولات وانشاءات هندسية		11		64	**0.06**	**67.79**	**37.59**
- مواد البناء والتشيد		11		58	**0.06**	**66.17**	**47.43**
القطاع الخدمى:	**45**		**242**				
- الإعلام واتصالات والتكنولوجيا		9		53	**0.05**	**73**	**46.79**
- رعاية صحية وأدوية		18		95	**0.09**	**75.2**	**43.66**
- السياحة والترفيه		184		94	**0.09**	**77.39**	**40.90**
الإجمالى لعينة الدراسة	**167**		**999**		**1**	**72.67**	**42.39**

٣-٣ نماذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة

لأغراض اختبار العلاقة التأثيرية مجال الدراسة، **استلزم ذلك تناول كل من**؛ نماذج البحث، وتوصيف وقياس المتغيرات. **وذلك على النحو التالى:**

---

(١٩) **بلغ عدد القطاعات** التي تنتمي إليها شركات عينة الدراسة إحدى عشر قطاعا، **والتى تم** دمجها وتصنيفها لثلاثة قطاعات رئيسية، وفقا للقطاعات ذات العمليات المتشابهة، **قياسا على** دراسة طلخان (٢٠١٧)، وصولا إلى ثلاثة قطاعات رئيسية فقط. **وبالنظر لشركات عينة الدراسة (١٦٧ شركة)** فإنها تتمثل فى كل من؛ **شركات القطاع الصناعي** التى تضمنت(٧٠) شركة بنسبة مساهمة فى إجمالى مشاهدات العينة حوالى (٤٤%)، **شركات قطاع العقارات ومواد البناء والتشييد** الذى تضمن (٥٢) شركة بنسبة مساهمة حوالى (٣١%)، وأخيرا **شركات القطاع الخدمى** الذي تضمن (٤٥) شركة بنسبة مساهمة حوالى (٢٤%). **وقد تم حساب** متوسط كل من قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات لكل قطاع من القطاعات الفرعية على حده، ومقارنته بمتوسط عينة الدراسة ككل (٤٢,٣٩؛ ٧٢,٦٧) على التوالى، **للتحقق من مدى** إنحراف قيم متوسطات مشاهدات القطاعات الفرعية عن متوسط مشاهدات العينة **وتحديد** مدى إنخفاض أو زيادة مستوي القابلية للقراءة وفترة التأخير بمشاهدات العينة. **كما تم حساب الحد الأدنى لحجم العينة العشوائية** لمجتمع معلوم بالنسبة لعدد الشركات **(١٨٢) وذلك بعد استبعاد شركات** القطاع المالى، **وكذلك الحد الأدنى لحجم العينة العشوائية لمجتمع معلوم كمشاهدات** (١١٥٠)، قياسا على دراسة خضر (٢٠٢٠).

٣-٣-١ نماذج البحث

يتضح من تتبع الفرض الرئيسى للبحث وهدفه، فى ظل تحليله الأساسى، أن متغيرات الدراسة تتضمن؛ **متغير مستقل،هو قابلية** التقارير المالية للقراءة، **ومتغير تابع، هو** فترة تأخير إصدار تقرير مراقب بالحسابات. **ويظهر نموذج البحث تبعا لذلك فى ظل التحليل الأساسى كما يلى:**

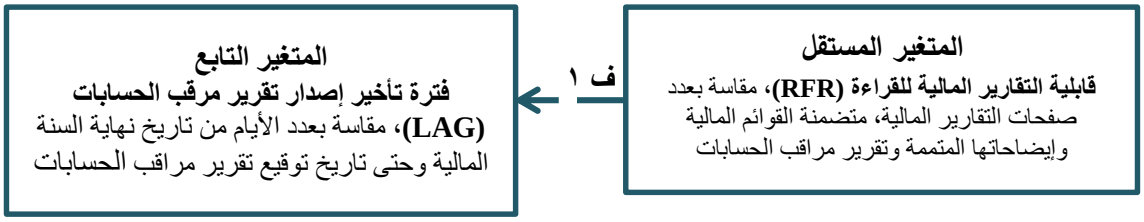

شكل ١: نموذج البحث فى ظل التحليل الأساسى

المصدر (إعداد الباحث)

ولإضفاء المزيد من الوضوح أو الفهم على العلاقة الرئيسية للبحث بتحليله الأساسى **وتقييم مدى قوة ومتانة** Solidity النتائج التي تم التوصل إليها فى ذلك الصدد، **تم إجراء مجموعة من التحليلات الإضافية التى تستهدف** الإجابة على عدة تساؤلات، **تتعلق بكل من؛ مدى سلامة** إفتراضات بناء النموذج بالتحليل الأساسى، **مدى دقة النتائج** التى تم التوصل إليها بالتحليل الأساسى، **وأخيرا مدى سلامة** تصنيف متغيرى الدراسة **وفقا لمنهجية** إعادة الاختبار للاختيار الذاتى Self-Selection Test أو منهجية المعادلات المتزامنة A Simultaneous Equation Approach، قياسا على دراسة Xu *et al.*, (2020).

وللإجابة على التساؤل الرئيسى الأول المتعلق بمدى سلامة إفتراضات بناء النموذج بالتحليل الأساسى، تم صياغة ثلاثة تساؤلات فرعية، **حيث يستهدف السؤال الفرعى الأول**؛ التحقق من مدى افتقار نموذج البحث بوضعه الحالى، فى ظل التحليل الأساسى، لبعض المتغيرات الإضافية الأكثر جوهرية فى التأثير من عدمه. **وللإجابة على ذلك السؤال**، وفى ضوء تحليل الباحث للدراسات السابقة كـ ; Nouraldeen *et al.*, 2021) عبدالرحيم، ٢٠١٩)، **التى تبين إشارتها لإمكانية** تقسيم محددات فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات لمحددات متعلقة بشركة عميل المراجعة، كقابلية التقارير المالية للقراءة، ومحددات متعلقة بمراقب الحسابات ومنشأته، كدرجة التخصص الصناعى ورأى مراقب الحسابات.

وحتى لا يغفل الباحث إمكانية تأثير المحددات ذات الصلة بمراقب الحسابات ومنشأته، تم صياغة السؤال الرئيسى الأول للبحث (س١)، وإعادة اختبار العلاقة الرئيسية مجال الفرض (ف١)، **بعد تعديلها** من خلال **إستحداث متغيرين ثانويين للنموذج**، وهما؛ **رأى مراقب الحسابات** Auditor Opinion (AOP)، **ومدخل المراجعة الخارجية** Audit Type (AUT)، **ومعالجتهما** كمتغيرين رقابيين، **قياسا**

على (طنطاوى، Jahng, 2008; Bao *et al.*, 2015; Ezat, 2015; Hoitash and Hoitash, 2017; Lin, 2020;٢٠٢٠؛ كساب، ٢٠٢٠؛ الوكيل، ٢٠٢١). وعليه **يظهر نموذج البحث بعد استحداث المتغيرين الثانويين، على النحو التالى:**

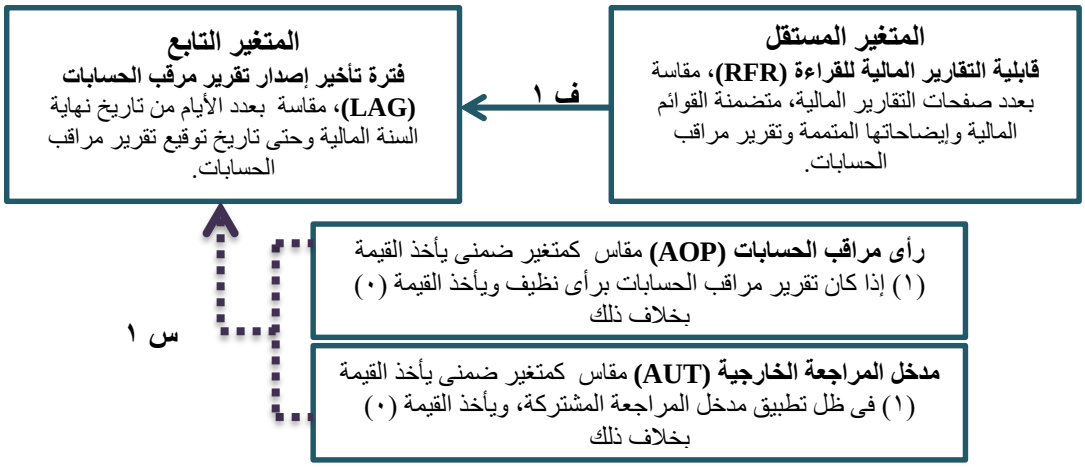

شكل٢: نموذج البحث فى ظل استحداث متغيرين ثانويين، ومعالجتهما كمتغيرين رقابيين

المصدر (إعداد الباحث)

وبشأن السؤال الفرعى الثانى فإنه يستهدف التحقق من مدى أفضلية معالجة المتغيرات الثانوية المستحدثة بنموذج البحث بالتحليل الأساسى، بعد تعديله بمتغيرى (AOP، AUT)، **كمتغيرات معدلة بدلا** من كونها متغيرات رقابية، **خاصة فى ظل إشارة الدراسات السابقة التى منها** (راشد، ٢٠٢٠؛ Kawada and Wang, 2020) لإعتبار **المتغيرين الإضافيين** رأى مراقب الحسابات **(AOP)** ومدخل المراجعة الخارجية (AUT)، من المحددات المؤثرة على قابلية التقارير المالية للقراءة. **وللإجابة على ذلك السؤال** تم اشتقاق الفرض الثانى للبحث (ف٢)، وإعادة اختبار العلاقة التأثيرية مجال السؤال (س١)، فى ظل معالجة المتغيرين (AOP; AUT) كمتغيرات معدلة. **قياسا على** المدخل المتبع بمنهجية الدراسات السابقة كـ (Lin, 2020; Blance *et al.*, 2021)، وعليه **يظهر نموذج البحث فى ظل معالجة المتغيرات الثانوية كمتغيرات معدلة، على النحو التالى:**

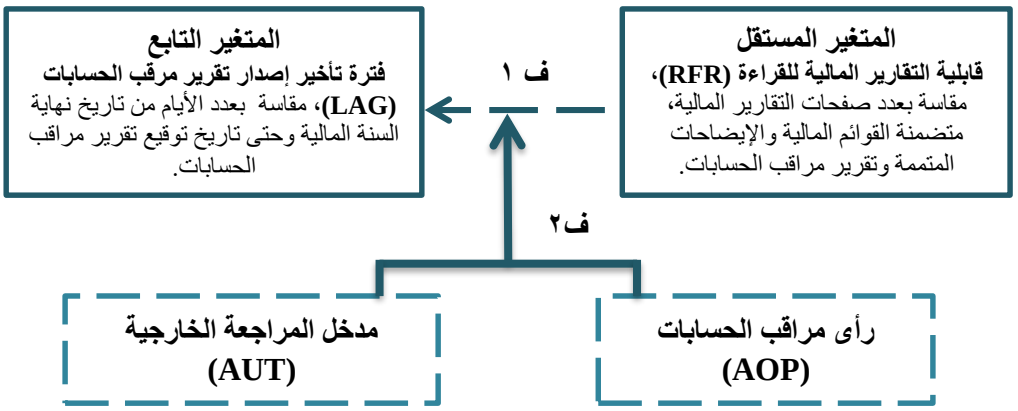

شكل ٣: نموذج البحث فى ظل معالجة المتغيريين الثانويين كمتغيرين معدلين

المصدر (إعداد الباحث)

وأخيرا بشأن السؤال الفرعى الثالث فإنه يستهدف التحقق **من مدى حاجة** نموذج البحث بعد استحداث متغيرى (AOP، AUT)، كمتغيرات رقابية، **لإدراج** متغيرات رقابية أخرى، من شأنها التأثير أيضا، على متغير (LAG)، **وهو ما يعرف بحالة** التحليل الإضافى الاستكمالى. **وللإجابة على ذلك** تم صياغة السؤال الرئيسى الثانى للبحث (س٢) وإعادة اختبار العلاقة التأثيرية مجال السؤال الرئيسى (س١)، **بعد تعديلها** من خلال **إستحداث خمس متغيرات ثانوية وهما؛** حجم شركة عميل المراجعة (Size)، نسبة الرفع المالى (LEV)، تاريخ نهاية السنة المالية (Busy)، نتيجة النشاط (Result)، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة (Big4) **ومعالجتها** كمتغيرات رقابية، **قياسا على** (Salehi *et al.,* 2020؛ Lin, 2020؛ Muhammad, 2020؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ طنطاوى، ٢٠٢١؛ Ukaoma *et al.,* 2021)، وعليه **يظهر نموذج البحث فى ظل التحليل الإضافى الاستكمالى، كما يلى:**

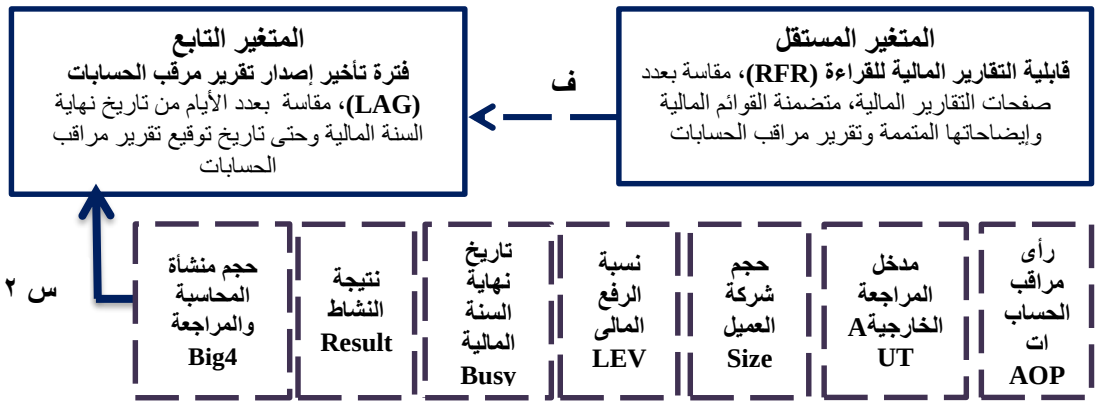

شكل ٤: نموذج البحث فى ظل حالة التحليل الإضافى الاستكمالى

المصدر (إعداد الباحث)

وبصدد التساؤل الرئيسى الثانى الذى يستهدف التحقق من مدى دقة النتائج التى تم التوصل إليها بشأن العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة (RFR) وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات (LAG)، **ونتيجة لإشارة البعض** كـ (Pham *et al.*, 2014; Badawy and Ibrahim, 2016; Ertugrul *et al.*, 2017) **لوجود** عدة مقاييس بديلة يمكن الاعتماد عليها لقياس متغيرى الدراسة الأساسيين،وحتى يمكن الوصول لأفضل تشكيلة ممكنة من طرق ومستوى قياس تلك المتغيرات. **تم الإجابة على ذلك التساؤل من خلال** اشتقاق ثلاث فروض فرعية (ف١/أ، ف١/ب، ف١/ج) **وإعادة اختبار** العلاقة الرئيسية مجال الفرض (ف١) **فى ظل الحالات التالية؛** (أ) الاعتماد على قياس بديل للمتغير المستقل (RFR)، (ب) الاعتماد على قياس بديل للمتغير التابع (LAG)، و(ج) الاعتماد على قياسين بديلين للمتغيرين المستقل والتابع معا (RFR; LAG) قياسا على (يوسف، ٢٠٢٠؛ Kawada and Wang, 2020).

ووفقا لذلك تم قياس قابلية التقارير المالية للقراءة بدلالة عدد الإيضاحات المتممة للتقارير المالية، **بدلا من** عدد صفحات التقارير، قياسا على (Bao *et al.*, 2015; Karim and Sarkar, 2019)، **وقياس فترة** تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بدلالة اللوغارتيم الطبيعى لعدد الأيام للفترة من تاريخ نهاية السنة المالية وحتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقريره، بدلا من عدد أيام تلك الفترة، قياسا على (عبدالرحيم، ٢٠١٩؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ Nouraldeen *et al.*, 2021)، وعليه **يظهر نموذج البحث فى ظل تغيير طرق قياس المتغيرين الأساسيين للبحث، على النحو التالى:**

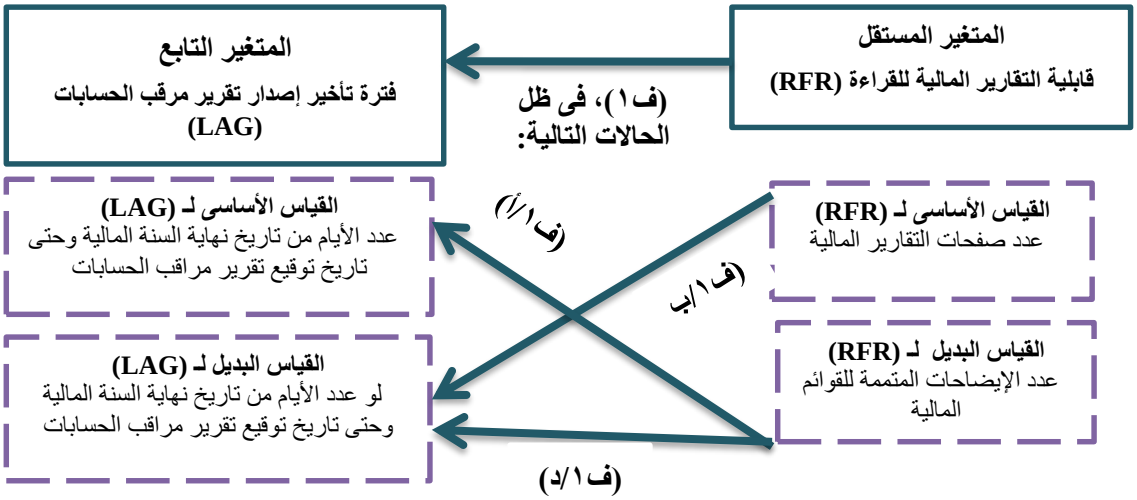

شكل ٥: نموذج البحث فى ظل تغيير طرق قياس المتغيرين الأساسيين للبحث

المصدر (إعداد الباحث)

وأخيرا بشأن التساؤل الرئيسى الثالث الذى استهدف التحقق من مدى سلامة تصنيف قابلية التقارير المالية للقراءة، كمتغير مستقل، وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، كمتغير تابع، فى العلاقة الرئيسية مجال البحث بالفرض (ف١)، **ونتيجة** لإشارة البعض (راشد، ٢٠٢٠؛ Xu *et al.*, 2020؛ Kawada and Wang, 2020) لإمكانية إنعكاس العديد من المحددات المتعلقة بالمعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية، كجودة عملية المراجعة ونوع رأى مراقب الحسابات على تلك القابلية. **وتوصل دراسة** Xu *et al.*, (2020) لإمكانية إنعكاس رد فعل مراقب الحسابات، بدلالة أتعابه، تجاه إنخفاض مستوى قابلية التقارير المالية للقراءة، على الارتقاء بذلك المستوى . **فيمكن القول باحتمالية** تأثير فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، أيضا، على تلك القابلية. **نتيجة لاعتبار تلك الفترة أحد** استراتيجيات مراقب الحسابات فى ذلك الصدد. **وعليه يعتقد الباحث بإمكانية إعادة النظر فى إحتمال تصنيف** فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، كمتغير مستقل، وكذا تصنيف قابلية التقارير المالية للقراءة، كمتغير تابع، بالعلاقة الرئيسية مجال البحث بالفرض (ف١).

ونتيجة لندرة الدراسات السابقة، فى حدود علم الباحث، ذات **الصلة بالتحقق** من العلاقة التبادلية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، **وحرصا من الباحث** على الوصول لمدى سلامة تصنيفه لمتغيرات الدراسة بالتحليل الأساسى، والوصول لدرجة من الفهم المتعمق فى ذلك الصدد، **تم إشتقاق الفرض (ف١/د)، وإعادة اختبار** العلاقة مجال البحث بالفرض (ف١)، فى ظل تصنيف قابلية التقارير المالية للقراءة، كمتغير تابع، وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، كمتغير مستقل، **قياسا على** دراسة Xu *et al.*, (2020)، وعليه **يظهر نموذج البحث فى ظل اختبار العلاقة التبادلية بين متغيرى الدراسة الأساسيين، على النحو التالى:**

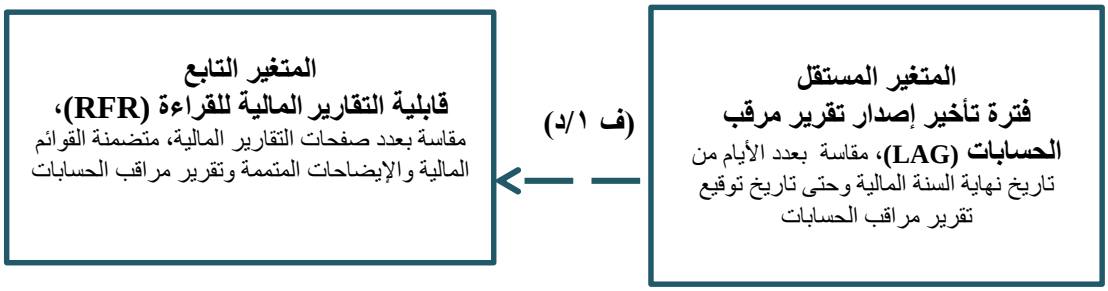

شكل ٦: نموذج البحث فى ظل اختبار العلاقة التبادلية بين المتغيرى الأساسيين للبحث

المصدر (إعداد الباحث)

(٢٠) **استهدفت دراسة Xu *et al.*, (2020) التحقق من العلاقة** بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب عملية المراجعة، **وفقا لمنهجية** المعادلات المتزامنة، **وذلك من خلال** التحقق من الأثر المباشر للقابلية على الأتعاب، وكذلك التحقق من الأثر التبادلى للعلاقة، **وهو ما يؤيد ما وجهه نظر الباحث فى تبنيه للتحقق من ذلك الأثر بالعلاقة التأثيرية محل الدراسة.**

٣-٣-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تم توصيف وقياس متغيرات الدراسة كالتالى:

المتغير	نوعه	تأثير	التوصيف	القياس
فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات LAG	**تابع**		**الفترة المطلوبة لأداء** مراقب الحسابات لكافة إجراءات المراجعة اللازمة، **فى ضوء** حكمه المهنى، **لجمع وتقييم** أدلة الأثبات الكافية والملائمة التى تمكنه من الوصول لرآيه الفنى المحايد، **وهى** الفترة المنقضية بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقريره (يوسف، ٢٠٢٠؛ قنديل ،٢٠٢٠؛ كساب، ٢٠٢٠؛ Shofiyah and Suryani, 2020; Egbunike and Asuzu, 2020)	**فى ظل التحليل الأساسى، تم قياسها** بدلالة عدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية وحتى تاريخ تقرير توقيع مراقب الحسابات قياسا على (عبدالرحيم، ٢٠١٩؛ Ukaoma ; Blance *et al.*, 2021)*et al.*, 2021 **ولأغراض إجراء التحليلات الأخرى، ووفقا للبعض** (يوسف، ٢٠٢٠؛ قنديل، ٢٠٢٠؛ Lin, 2020) **تم قياسها** بدلالة اللوغارتيم الطبيعى لعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية وحتى تاريخ توقيع تقرير مراقب الحسابات.
قابلية التقارير المالية للقراءة RFR	**مستقل**	**+/ -**	**قدرة مختلف** اصحاب المصالح، خاصة المستثمرين والمحللين الماليين والمقرضين، على **استيعاب وفهم** وإدراك وتقييم المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية، **وإمكانية إنتقاء** المعلومات الأكثر ملاءمة منها لأغراض ترشيد عملية اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، خاصة قرارى الاستثمار ومنح الائتمان (السواح، ٢٠١٩؛ Roiston and Harymawan, 2020; Kawada and Wang, 2020)	**فى ظل التحليل الأساسى، تم قياسها** بدلالة عدد صفحات التقارير المالية، متضمنة القوائم المالية وايضاحاتها المتممة وتقرير مراقب الحسابات قياسا على (Koholga and Jerry, 2016; Hassan *et al.*, 2019; De Souza *et al.*, 2019). **ولأغراض إجراء التحليلات الأخرى، تم قياسها** بعدد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قياسا على Karim and Sarkar, (2019)
رأى مراقب الحسابات AOP	**رقابى/ أو معدل وفقا لـ (ف٢)**	**+/ -**	**هو أحد الأحكام المهنية** لمراقب الحسابات، فى سياق أدائه لعملية المراجعة الخارجية التقليدية، التى تتم وفقا **لتقييمه** الموضوعى للظروف المحيطة بأعمال التكليف بناء على مستوى تأهيله العلمى والعملى، والتزامه بما حددته المعايير المهنية وقواعد آداب وسلوكيات المهنة. وفقا لتحليل (على، ٢٠٢٠؛ ISA No. 200; SAS No. 200)	**تم قياسه كمتغير ضمنى** يأخذ القيمة (١) إذا كان تقرير مراقب الحسابات برأى غير معدل- نظيف، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك . قياسا على (Jahng, 2008؛ Ezat, 2015؛ محمد، ٢٠٢٠)
مدخل المراجعة الخارجية AUT	**رقابى/ أو معدل وفقا لـ (ف٢)**	**+/ -**	**يعبر عن نوع المدخل المتبع** لإجراء المراجعة بشركة عميل المراجعة، أما بصورة إلزامية أو اختيارية، لأداء عميلة المراجعة الخارجية، **والذى** يتضمن؛ مدخل المراجعة الفردية، مدخل المراجعة المشتركة، مدخل المراجعة الثنائية، ومدخل المراجعة المزدوجة. **وفقا لتحليل** (الوكيل، ٢٠٢٠؛ راشد، ٢٠٢٠)	**تم قياسه كمتغير ضمنى يأخذ القيمة** (١) فى ظل إتباع مدخل المراجعة المشتركة، **ويأخذ القيمة** (٠) بخلاف ذلك . **قياسا على** البعض (Ezat, 2015؛ الوكيل، ٢٠٢٠؛ راشد، ٢٠٢٠)

المتغير	نوعه	تأثير	التوصيف	القياس
حجم شركة عميل المراجعة Size	**رقابى**	+/-	**يعتبر إحدى** الخصائص التشغيلية المميزة للشركة **التى تعبر** عن قدراتها وإمكانياتها المادية والبشرية والتكنولوجية، التى تمكنها من استخدام نظم معلومات متطورة والاعتماد على هيكل رقابة داخلية فعال، يساهم فى تخفيض مستوى التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية (Hassan *et al.*, 2019؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ قنديل، ٢٠٢٠؛ Ukaoma *et al.*, 2021)	**تم قياسه** باللوغارتيم الطبيعى لإجمالى القيمة الدفترية للأصول. **قياسا على (Pham** *et al.*, 2014; Abernathy *et al.*, 2019; Ukaoma *et al.*, 2021)
نسبة الرفع المالى Lev	**رقابى**	+/-	**تعتبر أحد** الخصائص التشغيلية للشركة **التى تعبر عن** مدى اعتمادها في تمويل أصولها على الأموال المقترضة من الغير، **وهو ما** يمكن اعتباره أحد مؤشرات التحقق من احتمال تعرضها لمخاطر الإفلاس ومدى استقرارها المالى وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها (Abernathy *et al.*, 2019; Hassan *et al.*, 2019).	**تم قياسه** وفقا للبعض (عبدالرحيم، ٢٠١٩؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ حسين، ٢٠٢١)، **وفقا للمعادلة التالية:** **LEV= إجمالى الالتزامات ÷ إجمالى الأصول**
تاريخ نهاية السنة المالية Busy	**رقابى**	+/-	**يعبر عن النقطة الزمنية** التى تقوم فيها إدارة الشركة **بتقييم نتيجة** أعمالها عن السنة المالية المنتهية وتحديد مركزها المالي فى تلك النقطة، **للبدء فى** إعداد قوائمها المالية وتوصيلها لمختلف أصحاب المصالح بها، **بعد مراجعتها** من قبل مراقب الحسابات. **وفقا لتحليل**,(Hassan *et al.*, 2019; Abernathy *et al.*,2019)	**تم قياسه** كمتغير ضمنى **يأخذ القيمة** (١) إذا كان تاريخ نهاية السنة المالية هو ١٢/٣١، **ويأخذ القيمة** (٠) بخلاف ذلك. **قياسا على** (Pham *et al.*, 2014; Bao *et al.*, 2015;كساب، Hassan *et al.*, 2019; ٢٠٢٠)
نتيجة النشاط Result	**رقابى**	+/-	**تعتبر إحدى الخصائص** التشغيلية للشركة التى تعبر عن نتيجة أعمالها فى نهاية السنة المالية [٢١] Pham *et al.*, 2014;؛Jahng, 2008. كساب، ٢٠٢٠)	**تم قياسا** كمتغير ضمنى **يأخذ القيمة** (١) فى ظل تحقيق شركة عميل المراجعة للخسائر فى نهاية السنة المالية، **ويأخذ القيمة**(٠) بخلاف ذلك. (Bao *et al.*,2015؛ كساب، ٢٠٢٠)
حجم منشأة المحاسبة والمراجعة Big4	**رقابى**	+/-	**إحدى الخصائص النوعية** المميزة لمنشأة مراقب الحسابات التى تعبر عن قدراتها وامكانياتها المادية والبشرية والتكنولوجية، التى تمكنها من أداء عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية ومستوى	**تم قياسه** كمتغير ضمنى **يأخذ القيمة** (١) إذا تم مراجعة الشركة من قبل إحدى منشأت المحاسبة والمراجعة المنتمية لـ BIG4 أو الجهاز المركزى للمحاسبات، **ويأخذ القيمة**

[٢١] **أشارت دراسة** يوسف (٢٠٢٠) **لإمكانية اعتبار نتيجة** النشاط بمثابة أحد دوافع حرص الشركة للالتزام بالإطار الزمنى المحدد للإفصاح عن قوائمها المالية لمختلف أصحاب المصالح، **وذلك حرصا منها** فى الحفاظ على سمعتها المهنية **وتجنب إرسال** أى إشارات سالبة، **تتعلق**؛ باحتمالية ارتفاع مستوى التحريفات الجوهرية لديها، ومواجهة مراقب الحسابات للعديد من المعوقات والمشاكل أثناء أدائه لعملية المراجعة بها، والتى انعكست على زيادة إجراءات عملية المراجعة والجهد اللازم لذلك وزيادة فترة تأخير إصدار تقريره.

المتغير	نوعه	تأثير	التوصيف	القياس
			جودة مرتفع مقارنة بمنشآت المحاسبة والمراجعة الأخرى (يوسف، ٢٠٢٠؛ قنديل، ٢٠٢٠)	(١) بخلاف ذلك. **قياسا على** (Hassan, 2016; Ukaoma *et al.*, 2021)

٣-٤ أدوات وإجراءات الدراسة

بشأن أدوات الدراسة، فقد تم الاستناد **إلى البيانات الثانوية** Secondary Data الواردة بالقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة وتقرير مراقب الحسابات لشركات عينة **الدراسة المتاحة** على الموقع الإلكترونى مباشر معلومات (www.mubasher.info/EGX/stocks-Prices)**. أما بشأن إجراءات الدراسة،** فقد قام الباحث بتجهيز البيانات المطلوبة، **وبدءا بالمتغير التابع،** الخاص بفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، **ولأغراض التحليل الأساسى فقد تم احتسابه** من خلال تحديد عدد الأيام المنقضية خلال الفترة من تاريخ نهاية السنة المالية وحتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقريره، من واقع تحليل القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات، لمشاهدات عينة الدراسة ، **قياسا على** (عبدالرحيم، ٢٠١٩؛ Blance *et al.*,

(٢٢) **أظهرت نتائج تحليل مشاهدات عينة الدراسة (999 مشاهدة)، أن حوالى** 34% **من المشاهدات، أى ما يعادل** (56 شركة، 306 مشاهدة)، **والتى تنتمى لكل من؛ القطاع الخدمى** (متضمنا؛ مشاهدات قطاع الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا، مشاهدات قطاع الرعاية الصحية، ومشاهدات قطاع السياحة والترفيه)، **وقطاع العقارات** (متضمن مشاهدات قطاع المقاولات والانشاءات الهندسية)، **يزداد فيها** متوسط فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات لتلك القطاعات عن متوسط تلك الفترة بمشاهدات عينة الدراسة ككل البالغ (72.677). **فضلا عن أن حوالى 0.08% من** المشاهدات، **أى ما يعادل** (14 شركة،82 مشاهدة)، **والتى جاءت** منتمية لمشاهدات القطاع الصناعى (متضمنا؛ مشاهدات قطاع المنسوجات والسلع المعمرة، ومشاهدات قطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف)، **يزداد فيها** متوسط فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات لتلك القطاعات عن متوسط تلك الفترة بمشاهدات عينة الدراسة وكذلك الإطار الزمنى الإلزامى المحدد لإفصاح الشركات عن قوائمها المالية (٩٠ يوم). **وأن حوالى 61%** من مشاهدات عينة الدراسة، **أى ما يعادل** (97 شركة، 611 مشاهدة)، **والمنتمية لكل من؛ القطاع الصناعى** (متضمنا؛ مشاهدات قطاع الأغذية والمشروبات، مشاهدات قطاع الكيماويات، ومشاهدات قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات)، **وقطاع العقارات** (متضمنا؛ مشاهدات قطاع العقارات، ومشاهدات قطاع مواد البناء والتشييد) **ينخفض متوسط** فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بها **عن متوسط** مشاهدات عينة الدراسة، كما بلغ أقل متوسط لتلك الفترة حوالى (65.44) بمشاهدات قطاع الكيماويات. **وعليه يعتقد الباحث بأن زيادة متوسط فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بالقطاعات عن متوسط تلك الفترة بمشاهدات عينة الدراسة، بحوالى 39 % من إجمالى المشاهدات، وإنخفاض متوسط تلك الفترة بالقطاعات عن متوسطها بمشاهدات عينة الدراسة، أيضاً، بحوالى 61% من إجمالى المشاهدات، يشير إلى لتفاوت تلك الفترة فيما بين مشاهدات عينة الدراسة، سواء أكان ذلك على مستوى مشاهدات الشركات المنتمية لنفس القطاع أو على مستوى مشاهدات الشركات المنتمية لقطاعات مختلفة، الأمر الذى يؤيد إحتمالية وجود العديد من المحددات سواء أكانت على مستوى بيئة شركة عميل المراجعة، كقابلية التقارير المالية للقراءة، أو على مستوى مراقب الحسابات ومنشأته، كرأى مراقب الحسابات، والتى من شأنها التأثير على تفاوت تلك الفترة فيما بين مشاهدات عينة الدراسة عند أداء مراقبى الحسابات لعملية المراجعة بتلك المشاهدات.**

2021) **ولأغراض إجراء التحليلات الأخرى** تم تقدير اللوغارتيم الطبيعى لعدد الأيام المنقضية خلال الفترة من تاريخ نهاية السنة المالية وحتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقريره، **قياسا على** (قنديل، ٢٠٢٠؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ Lin, 2021).

أما فيما يتعلق بالمتغير المستقل، الخاص بقابلية التقارير المالية للقراءة، **ولأغراض إجراء التحليل الأساسى فقد تم** تحديد إجمالى عدد الصفحات المكونة للتقارير المالية ، متضمنة القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة وتقرير مراقب الحسابات، لكل مشاهدة من مشاهدات عينة الدراسة، **قياسا على** (Hassan *et al.*, 2019; De Souza *et al.*, 2019). **ولأغراض إجراء التحليلات الأخرى** تم تحليل التقارير المالية وتحديد إجمالى عدد الإيضاحات المتممة لكل مشاهدة من المشاهدات، **قياسا على** Karim and Sarkar, (2019)[٢٤]

٣

---

(٢٣). **يتضح من تحليل مشاهدات عينة الدراسة** توافر عدة تقارير أخرى، كتقريرى مجلس الإدارة والتأكيد على مدى الالتزام الحوكمى ببعض تلك المشاهدات **إلى جانب** توافر القوائم المالية وإيضاحاتها وتقرير مراقب الحسابات، **وحتى يمكن قياس** قابلية التقارير المالية للقراءة بصورة أكثر موضوعية، وتجنب تأثير عدم إتاحة تلك التقارير ببعض المشاهدات على العدد الإجمالى لصفحات التقارير المالية، ومن ثم إنعكاس ذلك على اختلاف القابلية للقراءة بين مشاهدات عينة الدراسة بسبب إتاحة أو عدم إتاحة تلك التقارير، **اعتمد الباحث** على القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة وتقرير مراقب الحسابات، **لاحتساب قابلية** التقارير المالية للقراءة، **نتيجة لاعتبارهم** من المتطلبات الإلزامية للإفصاح بين كافة المشاهدات، **وذلك حرصا من الباحث فى تحقيق الاتساق بين كافة مشاهدات عينة الدراسة وتجنب إحتمالية** وجود قيم متطرفة **فيما بينهما.**

(٢٤)**اتضح من تحليل مشاهدات عينة الدراسة (999 مشاهدة)، أن حوالى** 49.5% من مشاهدات عينة الدراسة، **أى ما يعادل** (84 شركة، 492 مشاهدة، **والتى تنتمى لكل من؛ القطاع الصناعى** (متضمنا؛ مشاهدات قطاع الكيماويات، ومشاهدات قطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف)، **القطاع الخدمى** (متضمنا؛ مشاهدات قطاع الاتصالات والاعلام والتكنولوجيا، مشاهدات قطاع الرعاية الصحية)، **وقطاع العقارات** (متضمنا؛ مشاهدات قطاع العقارات، ومشاهدات قطاع المقاولات والانشاءات الهندسية)، **يزداد فيها** متوسط قابلية التقارير المالية للقراءة بالقطاعات عن متوسط القابلية للقراءة بكافة مشاهدات عينة الدراسة والبالغ حوالى (42.3894). **فضلا عن أن حوالى 50.5%** من مشاهدات عينة الدراسة، **أى ما يعادل** (83 شركة، 507 مشاهدة)، **والمنتمية لكل من؛ القطاع الصناعى** (متضمنا؛ مشاهدات قطاع الأغذية والمشروبات، مشاهدات قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، ومشاهدات قطاع المنسوجات والسلع المعمرة)، **قطاع الخدمات** (متضمن مشاهدات قطاع السياحة والترفيه)، و**قطاع العقارات** (متضمن مشاهدات قطاع المقاولات والانشاءات الهندسية)، **ينخفض متوسط** قابلية التقارير المالية للقراءة بها **عن متوسط** مشاهدات عينة الدراسة، حيث بلغ أقل متوسط للقابلية (حوالى 33.9) بمشاهدات قطاع المنسوجات والسلع المعمرة. **ويعتقد الباحث بأن زيادة متوسط قابلية التقارير المالية للقراءة بالقطاعات عن متوسطها بمشاهدات عينة الدراسة، بحوالى 49.5 %، وإنخفاض متوسط تلك القابلية بالقطاعات عن متوسطها بمشاهدات عينة الدراسة، بحوالى 50.5% من إجمالى المشاهدات، يشير للتفاوت بين عدد صفحات التقارير المالية، سواء أكان ذلك على مستوى القطاع الصناعى أو داخل نفس القطاع الصناعى، الأمر الذى يؤيد إحتمالية تأثير اختلاف قابلية التقارير المالية للقراءة بمشاهدات عينة الدراسة على العديد من المحددات والتى من بينها، فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، مجال البحث، خاصة فى ظل استناد الباحث على القوائم المالية وإيضاحاتها وتقرير مراقب الحسابات لتوحيد مستوى القياس بين مختلف مشاهدات عينة الدراسة.**

وعلى نفس النحو تم الاستعانة بيانات القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة وتقرير مراقب الحسابات **لاحتساب المتغيرات الإضافية**، وذلك من خلال **تحديد كل من؛ نوع رأى** مراقب الحسابات (متضمنا؛ الرأى النظيف، الرأى النظيف بالإضافة لفقرة لفت الانتباه، والرأى المعدل)، **مدخل أداء** عملية المراجعة (متضمنا؛ مدخل المراجعة الفردية، مدخل المراجعة المشتركة، ومدخل المراجعة الثنائية)، **أسم منشأة** المحاسبة والمراجعة ومدى تصنيفها من حيث الحجم، تاريخ نهاية السنة المالية، ونتيجة نشاط شركة عميل المراجعة. **فضلا عن** استخراج البيانات اللازمة لاحتساب المعادلات، المشار إليها سلفا، **والمستخدمة فى** تحديد، حجم شركة عميل المراجعة ونسبة الرفع المالى. **وبمجرد الانتهاء من** احتساب مختلف متغيرات الدراسة المستهدف اختبارها، **تم وضعها** في شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel، **تمهيدا لإجراء** التحليل الإحصائي لها.

٣-٥ أدوات التحليل الإحصائى

تم الاعتماد على الإحصاءات الوصفية ومعامل الارتباط بيرسون Person، لتحديد الخصائص الرئيسية للمتغيرات الأساسية والإضافية للدراسة ومدى الارتباط فيما بينهم، و**لاختبار فروض البحث** (ف١، ف١/أ، ف١/ب، ف١/ج، ف١/د) تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطى البسيط، **وتحويله** لنموذج انحدار خطى متعدد لاختبار فرض البحث (ف٢) والإجابة على الأسئلة الرئيسية (س١؛ س٢)، **فى ظل** التحليل الأساسى والتحليلات الأخرى للدراسة **وذلك كله قياسا** على الدراسات السابقة والتى منها (Bao *et al.*, 2015; Koholga and Jerry, 2016; Hoitash and Hoitash, 2017; Abernathy *et al.*, 2019; Xu *et al.*, 2020; Blance *et al.*,2021؛ طنطاوى، ٢٠٢١؛ حسين، ٢٠٢١) **وقد تم تشغيل** نماذج الانحدار ببرنامج SPSS الإصدار رقم (٢٢) (أمين، ٢٠٠٧).

٣-٦ نتائج الدراسة التطبيقية[٢٥]

سوف يتم عرض نتائج الدراسة التطبيقية سواء الإحصاءات الوصفية أو نتائج اختبار الفروض كما يلى:

٣-٦-١ نتائج الإحصاءات الوصفية

فيما يلى توضيح لنتائج **الإحصاءات الوصفية** المرتبطة **بالمتغيرات** الأساسية والإضافية، لاختبار العلاقة الرئيسية مجال البحث، **بالتحليل الأساسى** والتحليلات الأخرى، **وذلك على النحو التالى:**

[٢٥] **ملحق (١) نتائج التشغيل الإحصائى واختبار الفروض والإجابة عن الأسئلة بالتحليل الأساسى والتحليلات الأخرى.**

جدول ٢: الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة

VIF	R^2	Std.D	Median	Mean	Mini	Max	N	
-	0.066**	25.56	67.00	72.68	15.00	269.0	999	**LAG** $_{ti}$
1.417	0.066**	8.915	40.00	42.38	13.00	152.0	999	**RFR** $_{ti}$
1.276	0.131***	0.496	0.000	0.440	0.000	1.000	999	**AOP** $_{ti}$
1.118	-0.087***	0.378	0.000	0.173	0.000	1.000	999	**AUT** $_{ti}$
1.411	-0.024	1.924	20.08	19.89	12.82	24.61	999	**SIZE** $_{ti}$
1.016	0.040	0.553	0.418	0.491	0.000	7.190	999	**LEV** $_{ti}$
1.282	-0.123***	0.408	1.000	0.788	0.000	1.00	999	**BUSY** $_{ti}$
1.074	0.119***	0.392	0.000	0.190	0.000	1.00	999	**Result** $_{ti}$
1.379	0.087***	0.497	1.000	0.788	0.000	1.00	999	**BIG4** $_{ti}$

***** تشير لمستوى المعنوية عند 0.01، ** تشير لمستوى المعنوية عند 0.05، * تشير لمستوى المعنوية عند 0.1**

حيث؛ تعبر(LAG) عن فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، تمثل (RFR) قابلية التقارير المالية للقراءة، يشير (AOP) لرأى مراقب الحسابات، يمثل (AUT) مدخل المراجعة الخارجية، يشير (SIZE) لحجم شركة العميل، يعبر (LEV) عن نسبة الرفع المالى، يشير (BUSY) لتاريخ نهاية السنة المالية، يمثل (RESULT) نتيجة النشاط، ويعبر (BIG4) عن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، كل للشركة (i) في السنة (t).

وبتحليل النتائج بالجدول(٢)، بدءا بالمتغير (LAG) فقد تبين أن قيمة الوسط الحسابى (Mean) له **بلغت** ٧٢,٦٨ بينما بلغت قيمة الوسيط (Median) ٦٧، **وهو ما يشير** إلى أن أغلب مشاهدات شركات عينة الدراسة تقع بالجزء الأقل من الوسط الحسابى **ومن ثم فإنها** تلتزم بالإطار الزمنى المحدد للإفصاح عن قوائمها المالية، **وفقا للمادة** (٨٩) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢، **الأمر الذى يؤيد** ما توصل إليه الباحث، بشأن تصنيف حوالى (٦١%) من مشاهدات عينة الدراسة كمشاهدات تتجه نحو الالتزام بالإطار الزمنى المحدد للإفصاح، وهو ما يتقارب مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (قنديل، ٢٠٢٠؛ يوسف، ٢٠٢٠).

ذلك بالإضافة لزيادة قيمة الوسط الحسابى لذلك المتغير عن قيمة انحرافه المعيارى بحوالى ٤٧,١٢، **وهو ما** يشير لإحتمالية عدم إنطواء ذلك المتغير على قيم متطرفة واعتباره أقل تشتتا قياسا على Nurbaiti and Permatasari, (2019)، **فضلا عن** تأييد ما أشار إليه الباحث بشأن اختلاف فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بمشاهدات عينة الدراسة، باختلاف القطاع الصناعى أو حتى داخل نفس القطاع الصناعى، نتيجة لكون أعلى قيمة (Max) لذلك المتغير كانت ٢٦٩ بينما كانت أقل قيمة (Mini) له ١٥,٠٠، **وهو ما جاء متسقا أيضا** مع نتائج دراسة يوسف (٢٠٢٠) .[٦]

أما فيما يتعلق بمتغير (RFR) أظهرت النتائج زيادة قيمة الوسط الحسابى لذلك المتغير عن قيمة انحرافه المعيارى بمقدار ٣٣,٤٦٥، **وهو ما يشير لعدم** انطوائه على قيم شاذة واعتباره متغير أقل تشتتا،

---

[٢٦] **يتضح من تحليل النتائج الاحصائية بشأن المقياس البديل، لفترة** تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، (اللوغارتيم الطبيعى لعدد الأيام) **إنخفاض قيمة** الانحراف المعيارى (٠,٣٤٤) عن متوسط قيم ذلك المتغير، أيضا، **وهو ما يشير** لاحتمالية كونه متغيرأقل تشتتا، **ويتسق مع التحليل** الإحصائى للمقياس الأساسى لذلك المتغير، المشار إليه أعلاه. **ويويد توجه الباحث فى إجراءه للتحليلات الأخرى، من خلال** إعادة اختبار العلاقة مجال الدراسة بالفرض (ف١)، فى ظل اختلاف طريقة قياس، المتغير التابع (فترة إصدار تقرير مراقب الحسابات) المستند عليها بالتحليل الأساسى للدراسة.

كما بلغت قيمة الوسيط لذلك المتغير (٤٠) وكان الحد الأقصى، لقابلية التقارير المالية للقراءة، معبرا عنها بعدد الصفحات،(١٥٢) بينما بلغ الحد الأدنى لها (١٣)، **الأمر الذى يشير** إلى أن أقل من نصف مشاهدات عينة الدراسة تقع بالجزء الأقل من الوسط الحسابى لذلك المتغير، فضلا عن تفاوت قيم ذلك المتغير بالمشاهدات [٢٧].

وهو ما يؤيد ما توصل إليه الباحث بشأن تصنيف حوالى (٤٩,٥%) من مشاهدات عينة الدراسة، كمشاهدات يزداد بها عدد صفحات التقرير المالى عن متوسط ذلك العدد، ومن ثم انخفاض مستوى قابلية التقرير المالى للقراءة وزيادة تداعياتها بها، مقارنة بالمشاهدات الأخرى. **ذلك بالإضافة لمعنوية معامل** ارتباط متغير قابلية التقرير المالى للقراءة بمتغير (LAG)، **وعدم تجاوز قيمة** معامل الارتباط بينهما للحد الأقصى لمعامل الارتباط (٠,٨١١) الذى قد ينجم عنه ظهور مشكلة الارتباط الخطى المتعدد Multicollinearity (خضر، ٢٠٢٠)، **وبتحليل النتائج** الموضحة أعلاه فقد تبين، أيضا، انخفاض قيمة معامل تضخم التباين Variance Inflaction Factor (VIF) لمتغير، قابلية التقارير المالية للقراءة (١,٤١٧)، عن (١٠)، **وهو ما يشير لعدم** ظهور مشكلة الارتباط الخطى المتعدد، **والتى قد تنعكس** على احتمالية عدم معنوية تأثير متغير (RFR) بالعلاقة مجال البحث بالفرض (ف١).

وأخيرا فيما يتعلق بالمتغيرات الإضافية، فقد تبين من تحليل الإحصاء الوصفى زيادة قيمة الوسط الحسابى للمتغيرات (SIZE,BUSY,BIG4) عن قيمة إنحرافها المعيارى **بمقدار** (17.966، 0.380، 0.381)، على التوالى، وهو ما يشير لعدم انطواء تلك المتغيرات على قيم شاذة. **وعلى النقيض من ذلك** أظهرت النتائج إنخفاض قيمة الوسط الحسابى للمتغيرات (AOP, AUT, LEV, RESULT) عن قيمة إنحرافهم المعيارى **بمقدار** (0.056، 0.205 ، 0.135 ، 0.202)، على التوالى، وهو ما يشير لاحتمالية اعتبارهم متغيرات أكثر تشتتا.

كما أظهرت النتائج أن أقل من نصف مشاهدات عينة الدراسة تقع بالجزء الأقل من قيمة الوسط الحسابى لمتغير (LEV) التى بلغت (0.491)، **حيث قدرت** قيمة وسيط ذلك المتغير (0.418). **فضلا عن** زيادة قيمة الوسيط (20.08) لمتغير (SIZE) عن قيمة وسطه الحسابى (19.89)، وهو ما يشير

---

[٢٧] **أظهرت نتائج الاحصاء الوصفى، للمقياس البديل، لقابلية** التقارير المالية للقراءة، (عدد الإيضاحات المتممة)، **إنخفاض** قيمة الانحراف المعيارى (8.915) عن قيمة وسطه الحسابى (29.02)، **وهو ما يشير** لاحتمال عدم انطواء ذلك المتغير على قيم متطرفة، **ويتسق مع** الوصف الاحصائى لذلك المتغير بمقياسه الأساسى. **كما بلغ الحد** الأقصى لعدد الإيضاحات المتممة (68) بينما بلغ الحد الأدنى لعدد تلك الإيضاحات (3)، **وهو ما يؤيد** التفاوت الموجود بين مشاهدات عينة الدراسة، أيضا. فضلا عن اقتراب وسيط المشاهدات (29.00) من الوسط الحسابى، وهو ما يشير لزيادة ميل مشاهدات الشركات لزيادة عدد الإيضاحات، ومن ثم إنخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة. **الأمر الذى يؤيد توجه الباحث فى إجرائه للمزيد من التحليلات الإضافية، من خلال** إعادة اختباره للفرض الرئيسى (ف١)، فى ظل اختلاف **طريقة قياس، المتغير المستقل (قابلية التقارير المالية للقراءة) المستند عليها بالتحليل الأساسى للدراسة، أيضا.**

إلى أن أكثر من نصف مشاهدات شركات عينة الدراسة تميل لكونها شركات كبيرة الحجم. **ذلك بالإضافة لتحقيق حوالى** (19%) أى ما يعادل حوالى (190) مشاهدة للخسائر فى تاريخ نهاية السنة المالية، **وإمكانية تصنيف** حوالى (55%) كمشاهدات **تم مراجعتها من قبل مراقبى** حسابات منتمين لمنشأت محاسبة ومراجعة **كبيرة الحجم BIG4 وهو ما يتفق** مع نتائج دراسة يوسف (٢٠٢٠).

وعلى نفس النحو تبين من تحليل النتائج، أيضا، **إمكانية تصنيف** حوالى (78%) أى ما يعادل حوالى (780) مشاهدة كان تاريخ نهاية السنة المالية لديها (31/12). **ذلك بالإضافة لإمكانية تصنيف** حوالى (45 %) أى ما يعادل (440) مشاهدة جاء تقرير مراقب الحسابات بها برأى نظيف ، **وأخيرا يمكن تصنيف** حوالى (17%) أى ما يعادل (173) مشاهدة تتبع مدخل المراجعة المشتركة . **وبتحليل مدى معنوية معاملات ارتباط المتغيرات الإضافية** بمتغير فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات (LAG)، **أظهرت النتائج** معنوية كافة معاملات ارتباط تلك المتغيرات (AOP, AUT, BUSY, RESULT, BIG4)، **وذلك باستثناء عدم معنوية معامل** ارتباط متغيرى (SIZE, LEV) بمتغير (LAG). فضلا عن إنخفاض قيمة (VIF) لكافة المتغيرات الإضافية عن القيمة (10)، وهو ما يشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الخطى المتعدد بتلك المتغيرات، **ويدعم** توجه باحث فى إجراءه للمزيد من التحليلات الأخرى فى ذلك الصدد.

٣-٦-٢ نتائج اختبار الفروض

تم الاعتماد على نماذج الانحدار، **المشار** إليها أعلاه، لاختبار فرض البحث الرئيسى (ف١) بالتحليل الأساسى وإعادة اختباره فى ظل التحليلات الأخرى. وفيما يلى جدول ملخص لنتائج اختبار فروض وأسئلة البحث بالتحليل الأساسى والتحليلات الأخرى، **وذلك على النحو التالي:**

---

(٢٨) يتضح للباحث من تحليل مشاهدات عينة الدراسة، إمكانية تصنيفها إلى؛ مجموعة المشاهدات التى جاء تقرير مراقب الحسابات بها برأى نظيف والتى قدرت بحوالى (45%) أى ما يعادل (440) مشاهدة، مجموعة المشاهدات التى جاء تقرير مراقب الحسابات بها برأى نظيف بالإضافة لفقرة توضيحية (كفقرة لفت الانتباه) والتى قدرت بحوالى (21%) أى ما يعادل (211) مشاهدة، ومجموعة المشاهدات التى جاء تقرير مراقب الحسابات بها برأى معدل (المتحفظ) والتى قدرت بحوالى (34%) أى ما يعادل (348) مشاهدة.

(٢٩) تبين من تحليل مشاهدات عينة الدراسة، إمكانية تصنيفها إلى؛ مجموعة المشاهدات التى تتبع مدخل المراجعة الفردية التى قدرت بحوالى (68%) أى ما يعادل (680) مشاهدة، مجموعة المشاهدات التى تتبع مدخل المراجعة المشتركة والتى قدرت بحوالى (17%) أى ما يعادل (173) مشاهدة، ومجموعة المشاهدات التى تتبع مدخل المراجعة الثنائية والتى قدرت بحوالى (14%) أى ما يعادل (146) مشاهدة.

جدول ٣-١: نتائج اختبار فروض وأسئلة البحث بالتحليل الأساسى والتحليلات الأخرى

المتغيرات	التحليل الأساسى نموذج(١)، (ف١)		التحليلات الأخرى					
			استحداث مغيرين ثانويين كمتغيرين رقابيين نموذج (٢)، (س١)		معالجة المتغيرين الثانويين كمتغيرين معدلين، نموذج (٣)، (ف٢)(*)		حالة التحليل الإضافى الاستكمالى نموذج (٤)، (س٢)	
	Sig	*B*	*Sig*	*B*	*Sig*	*B*	*Sig*	*B*
LAG	-	-	-	-	-	-	-	-
RFR	0.038*	(0.100)	0.345	(0.047)	0.255	(-0.103)	0.447	(0.043)
AOP	-	-	0.000***	(-6.253)	0.005***	(-12.95)	0.028**	(-4.197)
AOP*RFR	-	-	-	-	0.158	(0.152)	-	-
AUT	-	-	0.007**	(-5.671)	0.403	(-4.285)	0.059*	(-4.197)
AUT*RFR	-	-	-	-	0.039**	(0.216)	-	-
SIZE	-	-	-	-	-	-	0.474	(-0.352)
LEV	-	-	-	-	-	-	0.425	(19.623)
BUSY	-	-	-	-	-	-	0.158	(-3.112)
RESULT	-	-	-	-	-	-	0.002***	(6.646)
BIG4	-	-	-	-	-	-	0.097*	(3.123)
Adjusted. R^2	0.003		0.022		0.030		0.035	
F	4.334		8.581		7.121		5.467	
SIG. F	0.038*		0.000***		0.000***		0.000**	
Dependent Variable	LAG		LAG		LAG		LAG	

*** تشير لمستوى معنوية عند 0.01، ** تشير لمستوى معنوية عند 0.05، * تشير لمستوى معنوية عند 0.1 . حيث أن؛ (LAG, RFR, AOP, AUT, SIZE, LEV, BUSY, RESULT, BIG4) متغيرات الدراسة كما تم توصيفها بالاحصاء الوصفى، ويشير (AOP*RFR, AUT*RFR) للأثر التفاعلى لكل من (AOP؛ AUT) على التوالى، مع قابلية التقارير المالية للقراءة.

(*) **يتضح من تحليل نتائج التشغيل المبدئى للفرض (ف٢)**، المتعلق بمعالجة متغيرى، (AOP, AUT)، كمتغيرات معدلة للعلاقة مجال الفرض (ف١)، أنه على الرغم من صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، **إلا أن النتائج** أظهرت **عدم معنوية** كافة معاملات الانحدار، عدا متغير (AOP)، كرقابى، فضلا عن احتمالية ووجود مشكلة الارتباط المتعدد نتيجة لزيادة قيمة معامل VIF لمتغيري (AUT, AUT*RFR) والذي بلغ (14.221 ;14.191) على التوالى عن (١٠)، وارتفاع مؤشر التباين المسموح به Tolerance عن (0.05) (بشير، ٢٠٠٣؛ طلخان، ٢٠١٧)، **الأمر الذي أدى** إلى عدم معنوية معظم معاملات انحدار النموذج إحصائيا. **وللتغلب على مشكلة تضخم التباين** ونتيجة لقياس متغير مدخل المراجعة، كمتغير ضمنى، وهو ما يشير لعدم إنطوائه على قيم متطرفة، **قام الباحث بالاعتماد** على مقياس بديل لذلك المتغير، من خلال إعادة تصنيف مشاهدات عينة الدراسة وقياسه كمتغير ضمنى يأخذ القيمة (١) فى ظل إتباع مدخلى المراجعة الفردية والثنائية، والقيمة (٠) بخلاف ذلك، وقد أشارت النتائج لارتفاع معامل VIF أيضا، **لذا قام الباحث** بإعادة اختبار العلاقة فى ظل قياس ذلك المتغير، كمتغير ضمنى يأخذ القيمة (١) فى ظل مدخل المراجعة الفردية، والقيمة (٠) بخلاف ذلك **ويعتقد الباحث أنه نتيجة لعدم تبنيه تأثير مدخل محدد دون غيره على فترة التأخير، واستهدفه من إضافة ذلك المتغير التحقق من مدى تأثير اختلاف مداخل المراجعة الخارجية، فإن قياس المتغير بالمقياس البديل لا يخل بإفتراضات نماذج البحث. وقد تم إعادة التشغيل للفرض (ف٢) وظهرت النتائج كما هو موضح أعلاه. فضلا عن اختبار النموذج البحث فى ظل (س٢) بالمقياس الأساسى لمدخل المراجعة الخارجية لعدم الحاجة للاعتماد على المقياس البديل فى ذلك الصدد.**

جدول٣-٢: تابع: نتائج اختبار فروض وأسئلة البحث بالتحليل الأساسى والتحليلات الأخرى

المتغيرات	التحليل الأساسى نموذج(١)، (ف١)		حالات التحليلات الأخرى							
			تغير طرق قياس المتغيرين الأساسيين للبحث						اختبار العلاقة التبادلية بين المتغيرين الأساسيين للبحث نموذج (٨)، (ف١/د)	
			الاعتماد على قياس بديل للمتغير (RFR) نموذج (٥)، (ف١/أ)		الاعتماد على قياس بديل للمتغير (LAG) نموذج (٦)، (ف١/ب)		الاعتماد على قياس بديل للمتغيرين (RFR, LAG) نموذج (٧)، (ف١/ج)(**)			
	Sig	*B*	*Sig*	*B*	*Sig*	*B*	*Sig*	*B*	*Sig*	*B*
LAG	-	-	-	-	-	-	-	-	0.038*	(0.043)
RFR	0.038*	(0.100)	0.002***	(0.287)	0.005***	(0.002)	0.000***	(0.005)	-	-
AOP	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
AUT	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
SIZE	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
LEV	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
BUSY	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
RESULT	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
BIG4	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Adjusted. R^2	0.003		0.009		0.007		0.019		0.003	
F	4.334		10.080		7.865		20.323		4.334	
SIG. F	0.038*		0.002***		0.005***		0.000***		0.038*	
Dependent Variable	LAG		LAG		LAG		LAG		RFR	

*** تشير لمستوى معنوية عند 0.01، ** تشير لمستوى معنوية عند 0.05، * تشير لمستوى معنوية عند 0.1

حيث أن: (LAG, RFR, AOP, AUT, SIZE, LEV, BUSY, RESULT, BIG4) متغيرات الدراسة كما تم توصيفها بالاحصاء الوصفى

١/٢/٦/٣- تحليل نتائج اختبار فرض (ف١)، فى ظل التحليل الأساسى:

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوى لقابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية( ). **وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطى البسيط، وفقا للمعادلة التالية:**

(**) **بتحليل النتائج فى ظل تغير قياس متغيرى الدراسة (RFR, LAG)** ومقارنة النتائج بما تم التوصل إليه بالتحليل الأساسى، **يتضح زيادة** القوة التفسيرية للنموذج مقارنة بالوضع فى ظل التحليل الأساسى، وهو ما أثار جدل بشأن إمكانية الاعتماد على المقاييس البديلة بدلا من المقاييس الأساسية، بالتحليل الأساسى، وإعادة اختبار مختلف التحليلات الأخرى وفقا لذلك. **وبالفعل تم إعادة اختبار مختلف العلاقات محل الدراسة على مستوى التحليل الأساسى والتحليلات الأخرى، وقد تبين** ظهور مشكلة الارتباط الخطى المتعدد، فى ظل معالجة متغيرى نوع رأى مراقب الحسابات (AOP) ومدخل المراجعة الخارجية (AUT)، كمتغيرات معدلة، حتى بعد الاعتماد على بدائل القياس المختلفة لـ (AOP, AUT)، وهو ما يحد من قدرة الباحث فى الحكم على مدى أفضلية معالجة المتغيرات الإضافية، كمعدلة بدلا من كونها متغيرات رقابية، **لذا استقر الباحث فى عرضه للنتائج بالتحليل الأساسى والتحليلات الأخرى فى الاعتماد على قياس** متغير(RFR)، بعدد صفحات التقرير المالى، **وقياس متغير**(LAG) بعدد الأيام خلال تلك الفترة، كمقاييس أساسية فى ذلك الصدد، **مع عدم إغفال** التحقق من العلاقة مجال الفرض (ف١) فى ظل قياس متغير(RFR)، بعدد الإيضاحات، وقياس متغير(LAG) باللوغارتيم الطبيعى لعدد الأيام خلال تلك الفترة. **خاصة فى ظل** عدم تحديد الدراسات السابقة لأفضلية تلك المقاييس واعتبارها بمثابة مقاييس بديلة وملائمة أى منهم لبيئة تطبيق محددة أو حاجتها لتوافر متطلبات محددة فى ذلك الصدد، **وندرة الدراسات**

$$LAG_{ti} = \beta_0 + \beta_1 RFR_{ti} + \varepsilon_{ti} \quad (1)$$

حيث: (RFR; LAG) كما هو مشار إليه بالإحصاءات الوصفية. **ولاختبار هذا الفرض إحصائيا تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:**

H_0: لا تؤثر قابلية التقارير المالية للقراءة معنويا على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وبالنظر للجدول رقم (١/٣) نموذج رقم (١)، اتضح زيادة القيمة المحسوبة لإحصائية F (4.334) عن قيمتها الجدولية (3.84) ، **وهو ما يشير** لصلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل البحث. كما[٣١] بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.003) Adjusted R^2 **وهو ما يشير لتضاؤل المقدرة** التفسيرية للمتغير المستقل (RFR) في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (LAG)، إلى أقل من ١%، **على الرغم من صلاحية النموذج** لاختبار العلاقة وكبر حجم مشاهدات عينة الدراسة.

وقد يرجع ذلك لانخفاض نسبة المشاهدات الفعلية **التى يزداد** فيها فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات **عن الإطار** الزمنى المحدد لإفصاح الشركات عن قوائمها المالية، (90) يوم، **بحوالى** (17%) أى ما يعادل (172) مشاهدة على مستوى العينة ككل، بغض النظر عن نوع القطاع الصناعى المنتمية إليه. **وهو ما يشير لإمكانية** رد اختلاف فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بمشاهدات عينة الدراسة لعوامل أخرى، **سواء أكانت** على مستوى بيئة شركة عميل المراجعة أو على مستوى مراقب الحسابات ومنشأته، **بخلاف** قابلية التقارير المالية للقراءة، **وهو ما يؤيد توجه** الباحث فى استحداثه لمتغيرات إضافية أخرى فى ذلك الصدد عند إجرائه للتحليلات الأخرى.

وبتحليل معاملات الانحدار ، تبين **وجود تأثير إيجابى ومعنوي**[٣٢] لانخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة[٣] على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، بمقدار (0.100) وذلك عند قيمة احتمالية (0.038)،

السابقة التى اعتمدت على عدد الإيضاحات، كمقياس للقابلية، بإستثناء (Bao *et al.*2015; Karim and Sarker, 2019)، فى حدود علم الباحث.

(٣٠) **سيتم قبول الفرض** (ف١)، **كفرض عدم إذا كانت القيمة** الاحتمالية لقابلية التقارير المالية للقراءة، أكبر من مستوى المعنوية المسموح به (0.05)، **ورفضه** إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من أو تساوي (0.05)، **وذلك بالاعتماد على إحصائية اختبار F. وهو ما سيعتمد عليه الباحث لقبول أو رفض الفروض الفرعية (ف١/أ، ف١/ب، ف١/ج، ف١/د) فى ظل التحليلات الأخرى.**

(٣١) **التي أدت إلى رفض فرض العدم**، وقبول الفرض البديل، القائل بأنه على الأقل واحدة من معلمات الانحدار لا تساوي صفر، وهو ما يشير إلى معنوية تفسير النموذج للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

(٣٢) **تم إجراء مقارنة بين القيمة المحسوبة لإحصائية** اختبار (T) **(2.082)** وقيمتها الجدولية (1.960) المستخرجة من جدول نسب توزيع (T) **على** أساس درجات حرية{ ن + (م +١)} حيث؛ (ن) عدد المشاهدات، (م) عدد المتغيرات المستقلة وذلك عند مستوى (٢÷α)، **وفي حالة** تجاوز القيمة المحسوبة للقيمة الجدولية **يشير ذلك** لمعنوية تأثير المتغير المستقل والعكس صحيح، **وبالتطبيق على الوضع الحالي** كانت درجات حرية (٩٩٧) {٩٩٧-٢}، α= 2.5%.

ومن ثم تأثير القابلية سلبا على فترة التأخير، وعليه فقد **تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل**، القائل **بوجود تأثير معنوى لقابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية**، ومن ثم **تم قبول الفرض الرئيسي(ف١). وتتناقض هذه النتيجة مع دراسة** طنطاوى،(٢٠٢١)، **وتتفق مع** غالبية الدراسات التى **تطرقت لذلك الأثر بصورة مباشرة كـ** (Salehi *et al.,* 2020; Blance *et al.,* 2021)، **أو بصورة غير مباشرة كـ** (Muhammad, 2020؛ كساب، ٢٠٢٠؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ حسين، ٢٠٢١).

ويرى الباحث أنه على الرغم من **منطقية التأثير السلبى** لقابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، **ومعنويته، واتساق ذلك** مع غالبية الدراسات السابقة ذات الصلة، **نتيجة** لإنعكاس انخفاض تلك القابلية على زيادة مستوى التعتيم الإدارى **وإحتمالية** زيادة مستوى التحريفات الجوهرية **التى تستلزم من مراقب الحسابات المزيد** من الجهد والوقت اللازم لأداء عمية المراجعة وتنعكس بالتبعية على زيادة فترة تأخير إصدار تقريره. **إلا أنه لا يمكن الجزم بأن** قابلية التقارير المالية للقراءة، يمكنها التأثير بصورة جوهرية على قرار مراقبى الحسابات للحاجة لزيادة تلك الفترة من عدمه، فى بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية، **وهو ما تم تأييده إحصائيا من خلال تضاؤل** المقدرة التفسيرية للنموذج، **وجاء متسقا مع** نتائج دراسة طنطاوى، (٢٠٢١)، التى أظهرت عدم معنوية ذلك الأثر.

كما يعتقد الباحث بإمكانية تفسير ذلك، أيضا، نتيجة لاتسام حوالى 51% من المشاهدات على مستوى عينة الدراسة ككل، بانخفاض مستوى قابلية تقاريرها المالية للقراءة (بدلالة زيادة عدد صفحات تقاريرها)، **الأمر الذى يشير لاغفال** مجتمع أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين ومانحى الائتمان، للمردود السلبى لإنخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة، وإدراك مديرى كافة شركات عينة الدراسة لذلك. **فضلا عن إدراك** مراقبى حسابات تلك الشركات لانخفاض مستوى الوعى والمعرفة الكافية لأصحاب المصالح بشأن المردود السلبى لتلك القابلية، بصفة عامة، ومعرفة مديرى تلك الشركات بذلك. **وهو ما** قد ينعكس على عدم أخذ مراقب الحسابات، لقابلية التقارير المالية للقراءة، كأحد المدخلات الأساسية لحكمه المهنى بشأن زيادة أو تخفيض فترة تأخير إصدار تقاريره، **خاصة فى** ظل صورية جودة المراجعة وانخفاض مستواها الحقيقى عن مستواها المدرك.

٢-٦-٢-٢ نتائج التحليلات الأخرى

يعرض الباحث لنتائج حالات التحليلات الأخرى كالتالى:

(أ). حالة استحداث متغيرين ثانويين، ومعالجتهما كمتغيرين رقابيين:

بصدد السؤال المثار بشأن مدى افتقار النموذج بوضعه الحالى، بالتحليل الأساسى، لبعض المتغيرات الإضافية، **الذى استلزم إضافة متغيرى**، رأى مراقب الحسابات (AOP) ومدخل المراجعة الخارجية (AUT)، **كمتغيرين رقابيين، وصياغة السؤال الرئيسى (س١)، الذى استهدف** اختبار ما إذا كانت

المحددات المتعلقة بمراقب الحسابات ومنشأته (AOP, AUT) معا، تؤثر معنويا، أيضا، (بجانب قابلية التقارير المالية للقراءة) على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات . **فقد تم الإجابة على السؤال الرئيسى (س١) بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد، وفقا للمعادلة التالية:** [٣]

$$LAG_{ti}= \beta_0+ \beta_1 RFR_{ti} + \beta_2 AOP_{ti}+ \beta_3 AUT_{ti}+ \varepsilon_{ti} \qquad (2)$$

حيث: (LAG; RFR, AOP, AUT) كما هو مشار إليه بالإحصاءات الوصفية.

وبالنظر للجدول رقم (١/٣) نموذج رقم (٢) مقارنة بنموذج رقم (١)، أشارت النتائج لصلاحية النموذج لاختبار العلاقة نتيجة لزيادة القيمة المحسوبة لإحصائية F (8.581) عن قيمتها الجدولية (2.60)، **وزيادة قيمة** معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 إلى (0.022) بدلا من (0.003) فى ظل عدم الأخذ فى الاعتبار للمتغيرين الثانويين، كمتغيرين رقابيين. **وبتحليل معاملات الانحدار**، تبين **وجود تأثير سلبى ومعنوي** لنوع رأى مراقب الحسابات (AOP) ومدخل المراجعة الخارجية (AUT) على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، بمقدار (−6.253، −5.671) وعند قيم احتمالية (0.007, 0.000) على التوالى. **لذا تمت الإجابة** على السؤال الرئيسى **(س١)** القائل: **هل يؤثر رأى مراقب الحسابات ومدخل المراجعة الخارجية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، معا، معنويا على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بتلك الشركات، فى سياق العلاقة التأثيرية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وتلك الفترة؟. بـ "نعم"**. وهو ما **يتسق** مع (Jhanh, 2008; Ezat, 2015; Bao *et al.,* 2015; الوكيل،٢٠٢٠؛ طنطاوى،٢٠٢١) ويتناقض **مع** (Ezat, 2015؛ Hoitash and Hoitash, 2017).

ويعتقد الباحث بمنطقية التأثير السلبى والمعنوى لرأى مراقب الحسابات على فترة تأخير إصدار تقريره ببيئة الممارسة المهنية المصرية، **والمؤيدة بنتائج** (Ezat, 2015؛ طنطاوى، ٢٠٢١)، **خاصة فى ظل** تصنيف حوالى (45%) من عينة الدراسة، كمشاهدات جاء تقرير مراقب الحسابات بها متضمنا رأى غير معدل(نظيف)، **وهو ما قد ينعكس على** انخفاض مستوى التحريفات الجوهرية لديها، وعدم الحاجة لإجراء مراقب الحسابات للمزيد من إجراءات المراجعة الإضافية، ومن ثم العمل على تدنية الفترة اللازمة لإصدار تقريره.

ذلك بالإضافة لعدم منطقية التأثير السلبى والمعنوى لمدخل المراجعة الخارجية على متغير (LAG)، **المؤيدة من** (راشد، ٢٠٢٠؛ الوكيل، ٢٠٢٠)، **خاصة فى ظل** إرتفاع نسبة مشاهدات مدخلى المراجعة الفردية والثنائية لـ (82%) وإنخفاض نسبة مشاهدات مدخل المراجعة المشتركة لـ (17%). **وهو ما قد**

---

[٣٣] **ستتم الإجابة بنعم** على السؤال الرئيسى (س١)، **إذا كانت القيمة** الاحتمالية للمحددات المتعلقة بمراقب الحسابات ومنشأته أقل من أو تساوي مستوى المعنوية المسموح به (0.05)، **والإجابة بلا** إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

ينعكس على الحد من قدرة أغلب مشاهدات عينة الدراسة على الاستفادة من منافع تطبيق مدخل المراجعة المشتركة (كتخفيض فترة إصدار تقرير مراقب الحسابات)، **ويشير لمنطقية** التأثير الإيجَابى لمتغير مدخل المراجعة الخارجية، بوضعه بمشاهدات عينة الدراسة الحالية، **على** متغير (LAG). **وهو ما يمكن تفسيره نتيجة لانخفاض مستوى** الجودة الحقيقية للمراجعة وإختفاء المردود الضمنى لاختلاف مداخل المراجعة على عملية المراجعة ذاتها ومحدداتها، نتيجة **لاختلاف** السمات المميزة لبيئة الممارسة المهنية المصرية **وضعف البيئة** القانونية والتنظيمية.

وبناء على ما سبق يمكن القول بإمكانية اعتبار، رأى مراقب الحسابات **(AOP)** ومدخل المراجعة الخارجية **(AUT)**، من المدخلات الأساسية للحكم المهنى لمراقب الحسابات بشأن زيادة أو تخفيض فترة تأخير إصدار تقريره، والتى من شأنها، التأثير على مدى الالتزام بالإطار الزمنى المحدد لإفصاح الشركات عن قوائمها المالية متضمنة تقرير مراقب الحسابات. **الأمر الذى يويد وجهه نظر** الباحث بشأن عدم إغفال المردود المتوقع لتلك المتغيرات على تلك الفترة، بإعتبار هذه المتغيرات نفسها من المحددات المتعلقة بمراقب الحسابات ومنشأته، **خاصة فى ظل** زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج بعد إدخال تلك المتغيرات، **واعتقاد الباحث بعدم** اعتبار متغير قابلية التقرير المالي للقراءة، بمثابة المتغير الأكثر جوهرية فى التأثير على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات (على الرغم من مردوده السلبى)، فى بيئة الممارسة المهنية المصرية.

(ب) حالة معالجة المتغيرين الثانويين كمتغيرين معدلين:

فيما يتعلق بالسؤال المثار بشأن مدى أفضلية معالجة المتغيرات الثانوية كمتغيرات معدلة بدلا من كونها متغيرات رقابية، **الذى استلزم إعادة** اختبار العلاقة الرئيسية مجال الفرض (ف١) **فى ظل معالجة،** متغيرى (AOP؛ AUT)، كمتغيرين معدلين، **واشتقاق الفرض الرئيسى (ف٢)، الذى استهدف** اختبار مدى اختلاف التأثير المعنوى لقابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف رأى مراقب الحسابات ومدخل المراجعة الخارجية، معا .

---

(٣٤) **أشار (Ezat, 2015؛ راشد، ٢٠٢٠) لوجود العديد من المنافع لمدخل المراجعة المشتركة**، مقارنة بمداخل المراجعة الأخرى،**التى منها**؛ تعزيز مستوى ممارسة الشك المهنى، تحسين القدرة على اكتشاف التحريفات، تخفيض الوقت اللازم للانتهاء من عملية المراجعة الخارجية، تحسين جودة المراجعة، وزيادة دعم ثقة المستثمرين فى التقارير المالية والعمل على سرعة إصدارها.

(٣٥) **سيتم قبول الفرض الرئيسى** (ف٢) **الخاص باختبار ما** إذا كان التأثير المعنوى لقابلية التقارير المالية للقراءة على تأخير فترة إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات يختلف، باختلاف رأى مراقب الحسابات ومدخل المراجعة الخارجية معا، **كفرض عدم إذا كانت القيمة** الاحتمالية للأثر التفاعلى لكل من (AOP*RFR؛ AUT*RFR) أكبر من مستوى المعنوية المسموح به (0.05)، **ورفضه** إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من أو تساوي (0.05).

فقد تم الإجابة على ذلك السؤال باختبار الفرض (ف٢) بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد، وفقا للمعادلة التالية:

$$LAG_{ti}= \beta_0+ \beta_1 RFR_{ti} + \beta_3 AOP_{ti} + \beta_4 RFR*AOP_{ti} + \beta_5 AUT_{ti}+ \beta_6 RFR*AUT_{ti} + \varepsilon_{ti} \quad (3)$$

حيث: (LAG, RFR, AOP, RFR*AOP, AUT, RFR*AUT) كما هو مشار إليه سلفا، بجدول رقم (١/٣)، **ولاختبار هذا الفرض إحصائيا تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:**

H_0: لا يختلف التأثير المعنوى لقابلية التقارير المالية للقراءة على تأخير فترة إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف رأى مراقب بالحسابات ومدخل المراجعة الخارجية معا.

وبتحليل النتائج بالجدول (١/٣)، نموذج رقم (٣) مقارنة بنموذج رقم (٢)، تبين صلاحية النموذج وزيادة القوة التفسيرية له **فى ظل الأخذ** لرأى مراقب الحسابات ومدخل المراجعة الخارجية، كمتغيرات معدلة، إلى (0.030) بدلا من (0.022) فى ظل معالجتهم كمتغيرات رقابية. **وبتحليل معاملات نموذج الانحدار، تبين وجود تأثير إيجابى** ومعنوى لانخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة على زيادة فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات، **فى ظل الأخذ فى** الاعتبار لمتغير (AUT)، كمتغير معدل بمقدار (0.216)، **وعدم معنوية التأثير** الإيجابى لانخفاض تلك القابلية على فترة التأخير، **فى ظل الأخذ** فى الاعتبار لمتغير (AOP)، كمتغير معدل بمقدار (0.152).

وعليه فقد تم **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل جزئيا**، القائل **باختلاف التأثير المعنوى لقابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف رأى مراقب الحسابات ومدخل المراجعة الخارجية معا**، ومن ثم **قبول الفرض الرئيسى (ف٢) جزئيا بشأن تأثير مدخل المراجعة الخارجية، كمتغير معدل للعلاقة مجال البحث بالفرض (ف١)**. وتتناقض هذه النتيجة مع (Ezat, 2015; Hoitash and Hoitash, 2017; Kawada and Wang, 2020; Blance *et al.,* 2021) **وتتفق مع** (الوكيل،٢٠٢٠؛ راشد،٢٠٢٠) **بشأن** التأثير السلبى لقابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، **فى ظل الأخذ** فى الاعتبار لمدخل المراجعة الخارجية، كمتغير معدل للعلاقة.

ويعتقد الباحث بإمكانية تأييد ما تم التوصل إليه من نتائج لوجهه نظره بشأن حتمية عدم تجاهل المتغيرات الثانوية، **للحصول على** المزيد من التفسيرات حول العلاقة التأثيرية مجال البحث. **كما أنه على الرغم من منطقية** التأثير السلبى لقابلية التقارير المالية للقراءة (RFR) على تأخير فترة إصدار تقرير مراقب الحسابات (LAG) فى ظل مدخل المراجعة الخارجية (AUT)، كمتغير معدل، **نتيجة لانعكاس** اختلاف ذلك المدخل على كيفية أداء مراقبى الحسابات لعميلة المراجعة ومستوى الجودة الناجم عنها، **وهو ما قد ينعكس** على **مستوى القابلية** للقراءة وفترة التأخير كل على حده من جهة، **وكذا العلاقة**

التأثيرية بين القابلية للقراءة وتلك الفترة من جهة أخرى، **استنادا لما أشارت إليه** دراسة راشد، (٢٠٢٠). **إلا أنه لا يمكن** الجزم بإمكانية تأثير متغير (AUT)، كمتغير معدل، للعلاقة مجال الفرض الرئيسى (ف١)، **خاصة فى ظل** إنخفاض القوة التأثيريه لمتغير (RFR) على متغير(LAG)، وعدم منطقية التأثير السلبى لمتغير(AUT) على متغير (LAG).

أما بشأن مدى ملاءمة المدخل المتبع فى معالجة تلك المتغيرات، **فيعتقد الباحث بعدم ملاءمة المدخل المعدل** مقارنة بالمدخل الرقابى فى سياق العلاقة التأثيرية مجال الفرض (ف١)، على الرغم من توجه العديد من الدراسات، كـ Blance *et al.,* (2021)، لإتباعه. **نتيجة لعدم عدم منطقية تأثير** متغير مدخل المراجعة الخارجية، كمتغير معدل للعلاقة بالفرض (ف١) وفقا للخصائص المميزة لمشاهدات عينة الدراسة، **ورفض تأثير متغير** رأى مراقب الحسابات فى ذلك الصدد، على الرغم من إتساق تأثيره، المؤيد من قبل الدراسات التى منها Kawada and Wang, (2020)، مع خصائص عينة الدراسة. **فضلا عن تفاقم مشكلة** الارتباط الخطى المتعدد فى ظل إتباع المدخل المعدل، وصعوبة معالجتها وفقا لمستويات قياس المتغيرات الثانوية محل الدراسة، بوضعها الحالى. **الأمر الذى يؤيد** وجهه نظر الباحث فى استكماله للتحليلات الأخرى، واتباع المدخل الرقابى لمعالجة المتغيرات الثانوية.

(ج). حالة التحليل الإضافى الاستكمالى:

بصدد السؤال المثار بشأن **مدى حاجة النموذج** بعد استحداث متغيرى (**AOP**؛ **AUT**)، مجال السؤال الرئيسى(س١)، كمتغيرات رقابية، **لإدراج متغيرات** ثانوية أخرى، **والذى استلزم إعادة** اختبار العلاقة التأثيرية مجال (س١) **فى ظل إدرج خمسة متغيرات جديدة وهى؛** حجم شركة عميل المراجعة (Size)، نسبة الرفع المالى (LEV)، تاريخ نهاية السنة المالية (Busy)، نتيجة النشاط (Result)، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة (Big4)، **كمتغيرات رقابية، هى الأخرى. وصياغة السؤال الرئيسى (س٢)، الذى استهدف** اختبار ما إذا كانت المتغيرات(AOP, AUT, SIZE, LEV, BUSY, Result, BIG4) مجتمعة معا، تؤثر معنويا، أيضا، (بجانب قابلية التقارير المالية للقراءة) على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات . **وللإجابة على السؤال (س٢)[٣٦] تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد، وفقا للمعادلة التالية:**

$$LAG_{ti} = \beta_0 + \beta_1 RFR_{ti} + \beta_3\, AOP_{ti} + \beta_4\, AUT_{ti} + \beta_5\, SIZE_{ti} + \beta_6\, LEV_{ti} + \beta_7\, BUSY_{ti} + \beta_8\, Result_{ti} + \beta_9\, BIG4_{ti} + \varepsilon_{ti} \quad (4)$$

[٣٦] **ستتم الإجابة بنعم** على السؤال الرئيسى (س٢) **الخاص بمدى** تأثير المتغيرات (AOP, AUT, SIZE, LEV, BUSY, Result, BIG4)، على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، في سياق العلاقة التأثيرية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وتلك الفترة، **إذا كانت القيمة** الاحتمالية لتلك المتغيرات أقل من أو تساوي مستوى المعنوية المسموح به (0.05)، **والإجابة بلا** إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

حيث: (LAG, RFR, AOP, AUT, SIZE, LEV, BUSY, Result, BIG4) كما هو مشار إليه سلفا، بالاحصاءات الوصفية.

وبالنظر للجدول رقم (١/٣)، نموذج رقم (٤) مقارنة بنموذج (٢)، أشارت النتائج لزيادة القيمة المحسوبة لإحصائية F (5.467) عن قيمتها الجدولية (2.01)، وزيادة القوة التفسيرية للنموذج من (0.022) إلى (0.035) **فى ظل إدراج** متغيرات ثانوية أخرى، **بدلا من** إدراج متغيرى (AOP؛ AUT) فقط، كمتغيرات رقابية. **وبتحليل معاملات الانحدار**، تبين **وجود تأثير سلبى ومعنوى** لمتغير (AOP) **ووجود تأثير إيجابى** ومعنوى لمتغير (Result) على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عند قيم احتمالية (0.028؛ 0.002) على التوالى. **فضلا عن وجود تأثير إيجابى وغير معنوى** للمتغيرين (LEV، BIG4)، **ووجود تأثير سلبى وغير معنوى للمتغيرات** (AUT؛ SIZE؛BUSY)، من جهة، على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، من جهة أخرى.

لذا تمت الإجابة على السؤال الرئيسى **(س٢)** القائل: **هل تؤثر الخصائص النوعية لمراقب الحسابات ومنشأته (رأى مراقب الحسابات، مدخل المراجعة الخارجية، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة) والخصائص التشغيلية لشركة عميل المراجعة (حجم الشركة، نسبة الرفع المالى، تاريخ نهاية السنة المالية، ونتيجة النشاط) للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، معا، معنويا، على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بتلك الشركات، فى سياق العلاقة التأثيرية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وتلك الفترة؟. بـ "بنعم" بشأن رأى مراقب الحسابات ونتيجة النشاط، و"لا" بشأن باقى الخصائص الأخرى.** وهو ما **يتسق** مع الدراسات كـ *et* Hassan (Jahng, 2008; Ezat, 2015; 2019 *al.,* *يوسف*، ٢٠٢٠؛ طنطاوى، ٢٠٢١)، **ويتناقض مع** Bao *et al.,* 2015؛ Hoitash and Hoitash, 2017؛ الوكيل، ٢٠٢٠؛ Shofiyah and Suryani, 2020؛ Nouraldeen *et al.*, 2021; Blance *et al.,* 2021)

ويرى الباحث أن زيادة نسبة الارتقاء فى المقدرة التفسيرية للنموذج بعد إدراج المتغيرات الثانوية (SIZE, LEV, BUSY, RESULT, BIG4) مقارنة بإدراج متغيرى (AOP؛ AUT)، فقط بحوالى (0.013)، **على الرغم من** صلاحية النموذج لاختبار العلاقة وكبر حجم المشاهدات، **قد يرجع لعدم معنوية تأثير** الخصائص التشغيلية لشركة عميل المراجعة (Size؛ LEV؛ Busy)، فيما عدا متغير نتيجة النشاط (Result)، **وكذلك عدم** معنوية تأثير الخصائص النوعية لمراقب الحسابات ومنشأته (AUT؛ BIG4)، بإستثناء متغير رأى مراقب الحسابات (AOP)، من جهة، على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، من جهة أخرى.

كما أننا نعتقد، أيضا، بمنطقية عدم معنوية تأثير المتغيرات (SIZE؛ LEV؛ BIG4؛ BUSY؛ AUT) على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات (LAG)، فى بيئة الاعمال والممارسة المهنية، **والذى جاء**

متسقا مع الدراسات المصرية كـ (Ezat, 2015؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ طنطاوى، ٢٠٢١). نتيجة لعدم **معنوية** معاملات ارتباط متغيرى (SIZE؛ LEV) مع متغير (LAG)، **فضلا عن تقدير نسبة مشاهدات** الشركات التى يزداد فيها فترة التأخير عن الإطار الزمنى المحدد بحوالى (17%) فقط وذلك فى ظل **إنتهاء السنة** المالية لحوالى (78%) فى نفس التاريخ (التى تعتبر بمثابة أحد محددات زيادة ضغط العمل لدى منشأت المحاسبة والمراجعة وتنعكس بصورة حتمية على احتمالية زيادة فترة التأخير)، **وهو ما يشير** لمنطقية عدم تأثيرها **وفقا** لسمات عينة الدراسة، **خاصة فى ظل ضعف البنية** القانونية والتنظيمية لبيئة الممارسة المهنية المصرية وغياب الرادع القانونى للمديرين بها.

ذلك بالإضافة لمنطقية عدم معنوية تأثير متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، نتيجة **لاعتباره أحد** مؤشرات جودة المراجعة المدركة والتى قد تختلف كثيرا عن مستواها الحقيقى، فضلا عن عدم القدرة على إمكانية الجزم بفاعلية مداخل المراجعة وتحقيقها للهدف المرجو منها، خاصة فى ظل صورية جودة المراجعة ببيئة الممارسة المهنية المصرية. **كما أيدت النتائج** ما تم التوصل إليه بشأن تأثير رأى مراقب الحسابات على فترة التأخير سلفا، **وأخيرا فإننا نعتقد بمنطقية معنوية التأثير الإيجابى** لمتغير نتيجة النشاط (التى تنطوى على أخبار سيئة، كتحقيق الخسائر) على فترة التأخير، لانعكاسها بصورة أساسية على زيادة مستوى التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية وبالتالى الحاجة للمزيد من الجهد والوقت اللازم لأداء عملية المراجعة. **وأخيرا يمكننا القول** بأن الاعتماد على المزيد من المتغيرات الثانوية الأخرى يدعم النتائج التى تم التوصل إليها سلفا بالتحليل الأساسى، ويؤيد توجه الباحث فى إجرائه للتحليلات الأخرى.

(د) حالة تغيير طريقة قياس المتغيرين الأساسيين للبحث:

فيما يتعلق بالسؤال المثار بشأن مدى دقة النتائج بالتحليل الأساسى (**فى ظل** اختلاف طرق قياس المتغيرين الأساسيين للبحث)، **الذى استلزم اشتقاق** الفروض الفرعية (ف١/أ، ف١/ب، ف١/ج)، **وإعادة** اختبار العلاقة الرئيسية مجال الفرض (ف١) **فى ظل** كل من؛ (ف١/أ) الاعتماد على قياس بديل لـ (RFR)، (ف١/ب) الاعتماد على قياس بديل لـ (LAG)، و(ف١/ج) الاعتماد على قياس بديل للمتغيرى (RFR, LAG) معا.

وبدءا بنتيجة الفرض (ف١/أ)، وبالنظر للجدول رقم (٢/٣)، نموذج رقم (٥) مقارنة بنموذج (١)، أظهرت النتائج صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج (0.009)، مقارنة (0.003) فى ظل التحليل الأساسى، وهو ما يشير لعدم تحسن القوة التفسيرية للنموذج فى ظل الاعتماد على قياس بديل للمتغير (RFR)، بصورة جوهرية، وأن ذلك التحسن قد يرجع لعوامل الخطأ العشوائى.**وبتحليل معاملات الانحدار**، تبين **وجود تأثير سلبى ومعنوي** لانخفاض قابلية

التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، بمقدار (0.287-) وذلك عند قيمة احتمالية (0.002)، ومن ثم تأثير القابلية للقراءة، مقاسة بعدد الإيضاحات، إيجابا على فترة التأخير.

وعليه فقد **تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل**، القائل **بوجود تأثير معنوى لقابلية التقارير المالية للقراءة، مقاسة بعدد الإيضاحات المتممة، على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية**، ومن ثم **تم قبول الفرض (ف١/أ)، بالتحليلات الأخرى. وتتناقض هذه النتيجة مع دراسة** طنطاوى، (٢٠٢١)، **وتتفق مع** غالبية الدراسات التى منها (Salehi *et al.,* 2020; Blance *et al.,* 2021) بشأن معنوية ذلك الأثر.

أما فيما يتعلق باختبار الفرض (ف١/ب)، فقد أظهرت النتائج بالجدول (٢/٣)، نموذج رقم (٦) مقارنة بنموذج رقم (١) وجود تأثير سلبى ومعنوى لقابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، معبرا عنها باللوغارتيم الطبيعى لعدد الأيام خلال تلك الفترة، وزيادة القوة التفسيرية للنموذج إلى (0.007) بدلا من (0.003) فى ظل التحليل الأساسى، الأمر الذى أدى لقبول الفرض (ف١/ب) فى ظل الاعتماد على قياس بديل للمتغير التابع. **وأخيرا بشأن اختبار الفرض (ف١/ج)، فقد أظهرت النتائج بالجدول (٢/٣)، نموذج رقم (٧) مقارنة بنموذج رقم (١)**، وجود تأثير إيجابى ومعنوى لقابلية التقارير المالية للقراءة، معبرا عنها بعدد الإيضاحات، على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، معبرا عنها باللوغارتيم الطبيعى لعدد الأيام خلال تلك الفترة، **وزيادة القوة** التفسيرية إلى (0.019)، وهو ما يشير لقبول الفرض (ف١/ج) فى ظل الاعتماد على قياس بديل للمتغير المستقل والتابع معا.

ويعتقد الباحث أن زيادة القوة التفسيرية، بصورة طفيفة، لنماذج الانحدار فى ظل إعادة اختبار العلاقة التأثيرية مجال الفرض (ف١)، **والاعتماد على** المقاييس البديلة للمتغيرين، المستقل والتابع، وفقا **للفروض الفرعية** (ف١/أ، ف١/ب، ف١/ج)، **قد ترجع** لاختلاف مستويات قياس المتغيرات، **خاصة فى ظل** استمرار تضاؤل القوة التفسيرية للنماذج بكافة الحالات. **فضلا عن تناقض نتائج اختبار الفروض** (ف١/أ، ف/ج)، مع غالبية الدراسات السابقة التى منها (Abernathy *et al.,* 2019; Salehi *et al.,* 2020)، بشأن إتجاه العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

ذلك بالإضافة لتوجه غالبية الدراسات للاعتماد على قياس تلك القابلية (بعدد صفحات التقرير) وندرة الدراسات كـ (Bao *et al.*2015; Karim and Sarker, 2019) المستندة على عدد الإيضاحات، كمقياس بديل، فى ذلك الصدد. **وعليه فيمكن القول بدقة نتائج العلاقة** التأثيرية بين قابلية التقارير المالية للقراءة، بدلالة عدد صفحات التقرير المالى، وتأخير فترة إصدار تقرير مراقب الحسابات، بدلالة عدد الأيام، **بالتحليل** الأساسى ودعمها، **تحديدا عند** اختبار الفرض الفرعى (ف١/ب) وانتقاد القياس البديل للقابلية فى ظل التحليلات الأخرى.

(هـ) حالة اختبار العلاقة التبادلية بين المتغيرين الأساسيين للبحث:

بصدد السؤال المثار بشأن مدى سلامة تصنيف المتغيرين الأساسيين للبحث، كمتغير مستقل وتابع، خاصة فى ظل احتمالية وجود تأثير متبادل فيما بينهما، **تم إعادة** تصنيف متغيرات الدراسة، والتحقق من العلاقة بين فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات (كمتغير مستقل) وقابلية التقارير المالية للقراءة (كمتغير تابع)، واشتقاق الفرض (ف١/د)، الذى **استهدف** اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوى لفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات **على** قابلية التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية للقراءة. **وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطى البسيط، وفقا للمعادلة التالية:**

$$RFR_{ti} = \beta_0 + \beta_1 LAG_{ti} + \varepsilon_{ti} \qquad (8)$$

حيث: (RFR; LAG) كما هو مشار إليه بالإحصاءات الوصفية. **ولاختبار هذا الفرض إحصائيا تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:**

H_0: لا تؤثر فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات معنويا على قابلية التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية للقراءة.

وبالنظر للجدول رقم (٢/٣) نموذج رقم (٨) مقارنة بنموذج رقم (١)، تبين صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل البحث، **عدم اختلاف المقدرة** التفسيرية للمتغير المستقل (LAG) في تفسير التغيرات التي تطرأ في المتغير التابع (RFR)، إلى أقل من ١%، **بالتحليل** الأساسى والتحليلات الأخرى. **وبتحليل** معاملات الانحدار، **اتضح وجود** تأثير إيجابى ومعنوي لمتغير (LAG) على متغير (RFR)، بمقدار (0.043) وذلك عند قيمة احتمالية (0.038)، وهو ما يشير لتأثير فترة التأخير إيجابا على القابلية للقراءة، أيضا.

وعليه فقد **تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل**، القائل؛ **بوجود تأثير معنوى لفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات على قابلية التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية للقراءة**، ومن ثم **تم قبول الفرض الفرعى (ف١/د). وتتفق هذه النتيجة** مع ما أشار إليه البعض (راشد، ٢٠٢٠؛ Xu *et al.,* 2020)، **بشأن** إمكانية إنعكاس رد فعل مراقب الحسابات (التى من بينها؛ فترة تأخير إصدار تقريره) على دعم مستوى قابلية التقارير المالية للقراءة. **وفقا لما سبق يمكن** القول بإحتمالية التأثير التبادلى بين متغيرى (RFR؛ LAG)، **وهو ما جاء** متسقا مع نتائج دراسة (2020) *Xi et al.,*، **بشأن** العلاقة التبادلية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب عميلة المراجعة. **فضلا عن** عدم قدرة الباحث على تحديده للإتجاه الأمثل لدراسة العلاقة بين متغيرى (RFR؛ LAG)، خاصة فى ظل عدم اختلاف القوة التفسيرية للنموذجين، وهو ما يحد من إمكانية التحقق من مدى معنوية الفرق بينهما وتحديد الاتجاه الأفضل لدراسة تلك العلاقة.

(و) خلاصة اختبار الفروض والإجابة على أسئلة البحث فى ظل التحليل الأساسي والتحليلات الأخرى

صيغة الفروض البديلة الخاصة بالمتغيرات المستقلة والمعدلة والاسئلة الخاصة بالمتغيرات الرقابية(***)	النتائج فى ظل التحليل الأساسى	حالات التحليلات الأخرى						
		استحداث مغيرين ثانويين كرقابى	معالجة المتغيرين الثانويين كمعدل	التحليل الإضافى الاستكمالى	تغير طرق قياس المتغيرين الأساسيين للبحث			العلاقة التبادلية بين (RFR, LAG)
					القياس البديل (RFR)	القياس بديل (LAG)	القياس البديل (RFR, LAG)	
ف١: تؤثر قابلية التقارير المالية للقراءة معنويًا على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية	تم قبوله (-)							
س١: هل يؤثر رأى مراقب الحسابات ومدخل المراجعة الخارجية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، معا، معنويا، على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بتلك الشركات، فى سياق العلاقة التأثيرية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وتلك الفترة؟.		نعم						
ف٢: يختلف التأثير المعنوى لقابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف، رأى مراقب الحسابات ومدخل المراجعة الخارجية معا.			تم قبوله جزئيا، بشأن (AUT)					
س٢: هل تؤثر الخصائص النوعية لمراقب الحسابات ومنشأته (رأى مراقب الحسابات، مدخل المراجعة الخارجية، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة) والخصائص التشغيلية لشركة عميل المراجعة (حجم الشركة، نسبة الرفع المالى، تاريخ نهاية السنة المالية، ونتيجة النشاط) للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، معا، معنويًا، على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بتلك الشركات، فى سياق العلاقة التأثيرية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وتلك الفترة؟				نعم، بشأن (AOP, Result)، ولا لباقى الخصائص الأخرى.				
ف١/أ: تؤثر قابلية التقارير المالية للقراءة، مقاسة بعدد الإيضاحات المتممة، معنويًا على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.					تم قبوله (+)			
ف١/ب: تؤثر قابلية التقارير المالية للقراءة معنويًا على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، مقاسة باللوغاريتم الطبيعى لعدد الأيام، للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية						تم قبوله (-)		
ف١/ج: تؤثر قابلية التقارير المالية للقراءة، مقاسة بعدد الإيضاحات المتممة، معنويًا على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات مقاسة باللوغاريتم الطبيعى لعدد الأيام، للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.							تم قبوله (+)	
ف١/د: تؤثر فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات معنويا على قابلية التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية للقراءة.								تم قبوله (+)

(***) الفروض والأسئلة موضحة بالجدول أعلاه تبعا للترتيب المنطقى وفقا لمنهجية البحث بالتحليل الأساسى والتحليلات الأخرى، المشار إليها سلفا.

النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

خلص البحث نظريا، لإمكانية تعريف قابلية التقارير المالية للقراءة، **على أنها؛ قدرة مختلف** أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين والمحللين الماليين، على **استيعاب وفهم** وإدراك وتقييم المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية، **وإمكانية إنتقاء** المعلومات الأكثر ملاءمة منها لأغراض ترشيد عملية اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، خاصة قرارى الاستثمار ومنح الائتمان. **فضلا عن وجود شبه اتفاق بشأن التأثير المباشر** لقابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات.

وتطبيقيا، فقد توصل البحث، فى ظل التحليل الأساسى، إلى معنوية التأثير السلبى لقابلية التقارير المالية للقراءة على فترة تأخير إصدار مراقب الحسابات لتقريره، **كما أشارت النتائج، فى ظل إجراء التحليلات الأخرى، إلى وجود تأثير معنوى** لرأى مراقب الحسابات ومدخل المراجعة بمفردهما، كمتغيرات رقابية، **على تلك الفترة فى** سياق العلاقة التأثيرية محل الدراسة. **فضلا عن عدم معنوية تأثير مدخل** المراجعة الخارجية **والخصائص** التشغيلية والنوعية الأخرى **المتعلقة بشركة** عميل المراجعة ومراقب الحسابات ومنشأته **(حجم شركة** عميل المراجعة، نسبة الرفع المالى، تاريخ نهاية السنة المالية، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة) وذلك بإستثناء نتيجة النشاط، مجتمعة معا، كمتغيرات رقابية، فى سياق العلاقة التأثيرية مجال البحث.

ذلك بالإضافة لمعنوية الأثر المعدل، لمدخل المراجعة الخارجية، وعدم معنوية ذلك الأثر، لنوع رأى مراقب الحسابات، على اختلاف قوة واتجاه العلاقة التأثيرية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. **وهو ما يشير إلى ضرورة إدراج** العديد من المتغيرات الإضافية الأخرى (حتى يمكن الوصول لصورة أكثر شمولية للعلاقة بين تلك القابلية وفترة تأخير إصدار مراقب الحسابات لتقريره) **وعدم ملاءمة** إتباع المدخل المعدل فى معالجتهم فى سياق العلاقة التأثيرية مجال البحث فى بيئة الممارسة المهنية المصرية.

كما توصل البحث، أيضا، لعدم اختلاف معنوية العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات **فى ظل الاستعانة بمقياس بديلة** للمتغيري المستقل والتابع، فضلا عن اتساق نتائج التحليل الأساسى مع غالبية الدراسات السابقة وتفاقم مشكلة الارتباط الخطى فى ظل الاعتماد على القياس البديل، تحديدا، لمتغير قابلية التقارير المالية للقراءة، فى إعادة الباحث لإجراء التحليلات الأخرى، تحديدا، المتعلقة بالتحقق من مدى سلامة افتراضات النموذج الأساسى، **وهو ما يزيد من قوة** ومتانة نتائج الدراسة.

وأخيرا أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابى لفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، أيضا، على قابلية التقارير المالية للقراءة، وهو ما يشير لإحتمالية التأثير المتبادل بين متغيرى القابلية للقراءة وفترة التأخير،

دون تحديد مدى أفضلية تصنيف المتغيرين، كمستقل وتابع، نتيجة لعدم اختلاف القوة التفسيرية للنموذجين فى ظل اختبار إتجاهى العلاقة التبادلية، **وهو ما يساهم فى إضفاء المزيد من التفسير والتحليل للعلاقة التأثيرية مجال البحث ويدعم توجه** الباحثة فى ذلك الصدد، خاصة فى ظل ندرة الدراسات السابقة ذات الصلة.

واستنادا على ما سبق، توصى الباحثة بضرورة اهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية بزيادة وعى وإدراك إدارات الشركات المقيدة بالبورصة لأهمية الارتقاء بمستوى قابلية التقارير المالية للقراءة، **فضلا عن دعم آليه** الرقابة على منشآت المحاسبة والمراجعة من قبل هيئة الرقابة المالية، **الأمر الذى** ينعكس إيجابا بصورة حتمية على اهتمام تلك المنشآت ببرامج التنمية والتعليم المستمر للتصدى للمردود السلبى لانخفاض القابلية للقراءة والعمل على تفعيل استراتيجيات مراقبى الحسابات فى ذلك الصدد (كحكمه المهنى بشأن تأخير فترة إصدار مراقب الحسابات لتقريره) **وهو ما ينعكس** بالتبعية فى نهاية الأمر على الارتقاء بمستوى جودة المراجعة الخارجية والاستفادة من مردودها الإيجابى.

كما توصى الباحثة، أيضا، بضرورة نشر الوعى لدى مختلف أصحاب المصالح بشأن المردود السلبى لقابلية التقارير المالية للقراءة (كإنعكاسها على مدى إستيفاء المعلومات المحاسبية لخصائصها النوعية) **والتى تنعكس** بالتبعية فى نهاية الأمر على الحد من إمكانية ترشيد عملية اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، **خاصة** قرارى الاستثمار ومنح الائتمان. **ذلك بالإضافة لضرورة** تطوير المقررات (وكذا عقد المؤتمرات) المحاسبية، بأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية، **لتتضمن** أحدث إصدارات معايير التقرير المالى الدولية IFRSs **وإمكانية** إنعكاسها على مستوى ممارسة الإدراة لسلوكها الانتهازى، **معبرا عنه** بمدى قابلية التقارير المالية للقراءة.

وختاما فإننا نعتقد بأهمية اتجاه البحث المحاسبى فى مصر مستقبلا **نحو المجالات التالية؛ العلاقة بين جودة تنبؤات** المحللين الماليين وقابلية التقارير المالية للقراءة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية– دراسة تطبيقة، **أثر فاعلية هيكل** الرقابة الداخلية على قابلية التقارير المالية للقراءة بالشركات المقيدة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية– دراسة تطبيقية، **العلاقة بين جودة** التقارير المالية وقابلية التقارير المالية للقراءة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية فى ظل الأثر المعدل لجودة المراجعة الحقيقية– دراسة تطبيقية، **الدور الوسيط لجودة** المراجعة الحقيقة على العلاقة فى أتعاب عملية المراجعة الخارجية وقابلية التقارير المالية للقراءة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية– دراسة تطبيقية، **أثر مستوى الإفصاح** عن الأصول الرقمية على مستوى قابلية التقارير المالية للقراءة بالشركات المقيدة بالبورصة– دراسة تجريبية.

المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

أمين، أسامة ربيع. ٢٠٠٧. **التحليل الإحصائي باستخدام SPSS الجزء الأول مهارات أساسية واختبارات الفروض الإحصائية المعلمية– اللامعلمية**. الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الإسكندرية.

الأباصيرى، بسمة حسن. ٢٠١٧. العلاقة بين جودتى المراجعة والتقارير المالية– دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. **بحث غير منشور مقدم للمؤتمر العلمى الأول لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان "دور المحاسبة والمراجعة فى دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مصر"**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

السواح، تامر إبراهيم. ٢٠١٩. أثر تبنى معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالى السنوى للقراءة– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، ٣(٣): ٢٦٧–٣٣٤.

الوكيل، حسام السعيد. ٢٠٢٠. أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة فى بيئة الممارسة المهنية المصرية– دراسة تطبيقية. ***مجلة الفكر المحاسبى***، ٢٤(٢): ١–٥٩.

بشير، سعد زغلول. ٢٠٠٣. **دليلك على البرنامج الإحصائى SPSS الإصدار العاشر Version 10**. المعهد العربى للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد. متاح على: www.arabgeographers.net.

حسين، محمد سعد. ٢٠٢١. العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب المراجعة– دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، ٥(٢): ٣٠٢–٣٦٧.

خضر، هنا عبد الحميد عبدالحميد. ٢٠٢٠. **محددات العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وكفاءة الاستثمار بالشركات– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة– جامعة دمنهور.

راشد، محمد إبراهيم. ٢٠٢٠. أثر إختلاف مداخل المراجعة الخارجية على قابلية فقرة أساس الرأى والفقرات الإيضاحية بتقرير مراقب الحسابات للقراءة– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، ٤(٣): ١–٦٢.

طلخان، السيدة مختار عبد الغنى. ٢٠١٧. **أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية.

طنطاوى، سعاد موسى. دراسة مدى تأثير قابلية التقارير المالية للقراءة على أتعاب وتأخر تقرير المراجع الخارجى– دراسة تطبيقية. ***مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*** (٢): ١٠١–١٤٥

عبدالرحيم، رضا محمود. ٢٠١٩. أثر فعالية لجان وجودة المراجعة على العلاقة بين تبنى معايير التقرير المالى الدولية عام ٢٠١٥ وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات– دراسة تطبيقة على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. . ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية،*** (٢): ٩٧–١٥١.

على، عبدالوهاب نصر. ٢٠٢٠. محددات جودة حكم مراقب الحسابات على أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم. ***المجلة العلمية التجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١: ٨٩–١٠٨.

قنديل، ياسر سعيد. ٢٠٢٠. تأثير الخصائص التشغيلية للشركة وخصائص مكتب المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة– دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. . ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية،*** ٤(٣): ١–٧١.

كساب، ياسر السيد. ٢٠٢٠. محددات تأخير تقرير المراجع الخارجى قبل وبعد التحول للمعايير الدولية– بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية،*** ٤(٣): ١–٥٤.

وزارة الاستثمار. ٢٠١٦. **عرض القوائم المالية**. معيار المحاسبة المصرى رقم (١) المعدل، قرار وزير لاستثمار رقم (٦٠٩). متاح على: www.asa.gov.eg.

يوسف، حنان محمد إسماعيل. ٢٠٢٠. أثر خبرة مراقب الحسابات على العلاقة بين تبنى معايير التقرير المالى الدولية (IFRSs) وتأخر تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ٢(٤): ١–٦٠.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Abernathy, J. L., F. Guo, T. R. Kubick, and A. Masli. 2019. Financial Statement Footnote Readability and Corporate Audit Outcomes. ***Auditing: A Journal of Practice and Theory*** 38(2): 1-26.

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 2012. **Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance with Generally Accepted Auditing Standards**. Statements on Auditing Standards No. 122 AU Section 200 Available at: *www.aicpa.org*

Arens, A. A., R. J. Elder, and M. S. Beasley. 2016. **Auditing and Assurance Services**: **An Integrated Approach 14th Edition**. Upper Saddle River, NJ: Prentice- Hall

Badawy, H. A., and A. Ibrahim. 2016. Is Readability of Textual Corporate Disclosures Measurable?. Avaliable at: *www.ssrn.com.*

Bao, D., R. Files, and S. Radhakrishnan. 2015. Industry- Specialist Audit Fee Premium and Financial Statement Complexity. Avaliable at: *www.ssrn.com*

Blance, B., P. Coran, S. Dhole, and P. Kent. 2021. How do Auditors respond to low Annual Report Readability?. ***Journal of Accounting and Public Policy*** 40(3).

Courtis, J. K. 1995. Readability of Annual Reports: Western versus Asian Evidence. ***Accounting Auditing and Accountability Journal*** 8(2): 4-17.

Czerney, K., and P. Sivadasan. 2021. The Relative Influences of changes in Officers and Auditors on Annual Report Textual Disclosures. Avaliable at: *www.ssrn.com.*

Dalwai, T. 2021. Annual Report Readability, Agency Costs, Firm Performance: an investigation of Oman's Financial Sector. ***Jouranl of Accounting in Emerging Economies*** 11(2): 247-277.

De Souza, J. A. S., J. C. Rissatti, S. Rover, and J. A. Borba. 2019. The linguistic Complexities of Narrative Accounting Disclosure on Financial Statements: An Analysis based on Readability Characteristics. ***Resaerch in International Business and Finance*** 48: 59-74.

Drake, M. S., P. T. Lamoreaux, P. J. Quinn. 2019. Auditor Benchmarking of Client Disclosures. ***Review of Accounting Studies*** 24: 393-425.

Egbunike, P. A., and P. Asuzu. 2020. Audit Fees and Audit Report LAG. ***International Journal of Resesarch and Development (IJRD)*** 5(7): 181-187.

Ertugrul, M., J. Lei, J. Qiu, and C. Wan. 2017. Annual Report Readability, Tone Ambiguity, and Cost of Borrowing. ***Journal of Financial and Quantitative Analysis*** 52(2): 811-836..

Ezat, A. N. M. 2015. The Impact of Audit- related factors on Audit Report Lag for the Egyptian listed non- Financial Compannies. ***Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research*** 52(2): 1-39.

Financial Accounting Standards Board (FASB). 2010. **Conceptual Framework for Financial Reporting**: **Chapter 1**,"**The Objective of General Purpose Financial Reporting**", **and Chapter 3**,"**Qualitative Characteristics of Useful Financial Information**": Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. Available at: *www.fasb.org*

Hassan, M. K., B. Abu Abbas, and S. N. Garas. 2019. Readability, Governance and Performance: a test of the Obfuscation Hypothesis in Qatrai Listed Firms. ***Corporate Governance*** 19(2): 270-298.

Hassan, Y. M. 2016. Determinants of Audit report Lag: Evidence from Palestine. ***Journal of Accounting in Emerging Economies*** 6(1): 13-32.

Hoitash, R., and U. Hoitash. 2017. Measurinf Accounting Reporting Complexity with XBRL. Avaliable at: *www.ssrn.com*.

International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2009. **Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance with International Standards on Auditing**. International Standard on Auditing No. 200. Available at: *www.ifac.org*

Jahnh, G. 2008. Determinants of Audit Report Lag: Evidence from Korea- an Examination of Auditor- Related Factors. ***The Journal of Applied Business Research*** 24(2): 27-44.

Karim, M. A., and S. Sarkar. 2019. Auditors' quality, Footnotes, and Earnings Persistence. ***Managerial Finance*** 46(2): 267-282.

Kawada, B. S., and J. J. Wang. 2020. Annual Report Readability Subsequent to Going Concern Opinions. ***Managerial Auditing Journal*** 35(1): 24-42.

Kazemiolum, M. M. Abdi, H. Zalaghi, and H. Jalalvend. The Impact of the Annual Report Readability on the Audit Engagement Risk Measures. ***Accounting and Auditing Review*** 27(2): 202-230.

Koholga, O., and M. Jerry. 2016. International Financial Reporting Standards Adoption and Financial Reporting Information Overload: Evidence from Nigerian Banks. ***Journal on Bisiness Review (GSTF)*** 4(4): 55-63.

Lin, C. C. 2020. Relationship between Individual Auditor Charactristics and Audit Report Lag: Evidence from Taiwan. ***Journal of Business and Social Science Review*** 1(7): 24-34.

Muhammad, M. I. 2020. Effects of Auditor Attributes on Audit Reporting Lag: Empirical Evidence from Nigerian Service Firms. ***Asian Journal of Empirical Research*** 10(4): 127-136.

Nguyen, P. T. T., and A. Kimura, 2018. Readability of Annual Reports: Evidence from Foreign Firms in the United States Stock Exchange. Available at: *www.semanticsscholar.org.*

Nouraldeen, R. M., M. Mandour, and W. Hegazy. 2021. Audit Report Lag: Do Company Characteristic and Corporate Governance Factors Matter?: Empirical Evidence from Libanese Company Banks. ***BAU Journal–Scial, Culture and Human Behavior*** 2(2).

Nurbaiti, A., and N. A. Permatasari. 2019. The Effect of Audit Tenure, Disclosure, Financial Distress, and Previous year's Audit Opinion an Acceptance of Going Concern Audit Opinion. ***HOLISTICA*** 10(3): 37-52.

Pham, T., M. Dao, and V. L. Brown. 2014. Investment Opportunities and Audit Report Lags: Initial Evidence. ***Accounting and Finance Reseach*** 3(4): 45-57.

Roiston, T. A., and I. Harymawan. 2020. Firm Size, Firm Age and the Readability of the MD &A Report. ***International Journal of Innovatio, Creativity and Change*** 12(7): 135-149.

Sahyda, R., F. Yurniwati., and A. Rahman. 2019. Determinant Factors of Annual Report Readability in Indonesia. ***International Journal for Innovative Research Multi Dsciplinary Field*** 5(6): 163-170.

Salehi, M., M. L. D. Bayaz., and S. Mohammadi. 2020. Auditors' response to Readability of Financial Statement notes. ***Asian Review of Accounting*** 28(3): 463-480.

Shahzad, F., and I. U. Rehman. 2019. The Influence of Financial Reporting Quality and Qudit Quality on Investment Efficiency. ***International Journal of Accounting & Information Management*** 27(4): 600-614.

Shofiyah, L., and W. Suryani. 2020. Audit Report Lag and Its Determinants. ***3rd International Research Conference on Economics and Business, KnE Social Science*** 202-221.

Ukaoma, A, P., O. Okenwa, E. Francis, and N. Geraldine. 2021. Audit Report Lag: Implications of Managerial Stock Ownership and Audit Fees in Nigerian Manufacturing Firms. ***International Jouranl of Innovative Finance and Economics Research*** 9(1): 1-8.

XU, Q., G. Fernando, K. Tam, and W. Zhang, 2020. Financial Report Readability and Audit Fees: a Simultaneous Equation Approach. ***Managerial Auditing Journal*** 35(3): 345-372.

ملحق البحث

نتائج البحث فى ظل التحليل الأساسى والتحليلات الأخرى

١- الإحصاء الوصفى للمتغيرات الأساسية للدراسة (قابلية التقارير المالية للقراءة، فترة تاخير إصدار تقرير مراقب الحسابات) والمتغيرات الإضافية (رأى مراقب الحسابات، مدخل المراجعة الخارجية، حجم شركة العميل، نسبة الرفع المالى، تاريخ نهاية السنة المالية، نتيجة النشاط، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة):

١-١ مصفوفة معاملات الارتباط:

Correlations								
	Lag	Read	AUT	AOP	Big4	Busy	Size	Lev
Read	.066							
	.038							
	999							
AUT	-.087	-.271-						
	.006	.000						
	999	999						
AOP	.131	.269	-.158-					
	.000	.000	.000					
	999	999	999					
Big4	.084	.425	-.113-	.235				
	.008	.000	.000	.000				
	999	999	999	999				
Busy	-.123-	-.239-	-.091-	-.400-	-.197-			
	.000	.000	.004	.000	.000			
	999	999	999	999	999			
Size	-.024-	.367	-.247-	.059	.395	.008		
	.450	.000	.000	.061	.000	.806		
	999	999	999	999	999	999		
Lev	.040	.039	.022	.047	.048	-.087-	-.059-	
	.203	.214	.485	.141	.128	.006	.063	
	999	999	999	999	999	999	999	
Result	.119	-.137-	.113	.111	-.058-	-.099-	-.185-	.007
	.000	.000	.000	.000	.065	.002	.000	.829
	999	999	999	999	999	999	999	999

١-٢ الوصف الإحصائى للمتغيرات الأساسية للدرسة بالمقاييس الأساسية والبديلة

		Read. P	Read. F	Lag 1	Lag2
N	Valid	999	999	999	999
	Missing	147	147	147	147
Mean		**42.3894**	**29.0280**	**72.6777**	**4.2292**
Median		**40.0000**	**29.0000**	**67.0000**	**4.2047**
Std. Deviation		16.84664	8.91505	25.56371	.34413
Minimum		13.00	3.00	15.00	2.71
Maximum		152.00	68.00	269.00	5.59

١-٣ الوصف الإحصائى للمتغيرات الإضافية

		AOP	AUT	Big4	Busy	Size	Lev	Result
N	Valid	999	999	999	999	999	999	999
	Missing	147	147	147	147	147	147	147
Mean		**.4404**	**.1732**	**.5546**	**.7888**	**19.8948**	**.4916**	**.1902**
Median		**.0000**	**.0000**	**1.0000**	**1.0000**	**20.0837**	**.4183**	**.0000**
Std. Deviation		.49669	.37859	.49726	.40837	1.92470	.55300	.39265
Minimum		.00	.00	.00	.00	12.82	.00	.00
Maximum		1.00	1.00	1.00	1.00	24.61	7.19	1.00

١-٤ معاملات تضخم التباين (VIF)

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	Read	.706	1.417
	AOP	.784	1.276
	AUT	.894	1.118
	BIG4	.725	1.379
	Busy	.780	1.282
	Size	.709	1.411
	Lev	.984	1.016
	Result	.931	1.074

a. Dependent Variable: lag

٢- نتائج التشغيل الإحصائى للفروض والأسئلة فى ظل التحليل الأساسى والتحليلات الأخرى:

٢-١ نتائج التشغيل الإحصائى للفرض (ف١)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.066[a]	.004	.003	25.52112

a. Predictors: (Constant), read1

b. Dependent Variable: lag

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2822.869	1	2822.869	4.334	.038[b]
	Residual	649373.343	997	651.327		
	Total	652196.212	998			

a. Dependent Variable: lag

b. Predictors: (Constant), read1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	68.446	2.187		31.294	.000
	Read. P	.100	.048	.066	2.082	.038

a. Dependent Variable: lag

٢-٢ نتائج التشغيل الإحصائى للسؤال (س١)، فى ظل معالجة (AOP؛ AUT)، كمتغيرات رقابية:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.159[a]	.025	.022	25.27733

a. Predictors: (Constant), joint, auditopinion, read1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16447.704	3	5482.568	8.581	.000[b]
	Residual	635748.508	995	638.943		
	Total	652196.212	998			

a. Dependent Variable: lag

b. Predictors: (Constant), joint, auditopinion, read1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	74.438	2.560		29.082	.000		
	Read. P	.047	.049	.031	.945	.345	.927	1.079
	AOP	-6.253-	1.673	-.121-	-3.739-	.000	.928	1.078
	AUT	-5.671-	2.114	-.084-	-2.682-	.007	.999	1.001

٢-٣ نتائج التشغيل للفرض (ف٢)، فى ظل معالجة (AOP؛ AUT)، كمتغيرات معدلة:

٢-٣-١ التشغيل المبدئى للفرض (ف٢)، فى ظل الاعتماد على المقياس الأساسى لمدخل المراجعة الخارجية:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.169[a]	.028	.024	25.26128

a. Predictors: (Constant), Read* AOP, Read*AUT, Read. P, AOP, AUT

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18530.798	5	3706.160	5.808	.000[b]
	Residual	633665.414	993	638.132		
	Total	652196.212	998			

a. Dependent Variable: lag

b. Predictors: (Constant), Read* AOP, Read*AUT, Read. P, AOP, AUT

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	76.812	2.997		25.629	.000		
	ReaD. P	-.003-	.060	-.002-	-.051-	.959	.627	1.594
	AOP	-13.831-	4.627	-.269-	-2.989-	.003	.121	8.261
	AUT	-1.501-	7.957	-.022-	-.189-	.850	.070	14.191
	Read*AUT	-.103-	.185	-.065-	-.555-	.579	.070	14.221
	Read* AOP	.188	.108	.151	1.744	.081	.131	7.647

a. Dependent Variable: lag

٢-٣-٢التشغيل النهائى للفرض(ف٢)، فى ظل الاعتماد على مقياس بديل لمدخل المراجعة الخارجية:

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	AUT	.112	8.968
	AOP	.121	8.275
	Read* AOP	.130	7.699
	Read*AUT	.113	8.849
	Read. P	.275	3.631

a. Dependent Variable: lag

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.186[a]	.035	.030	25.18050

a. Predictors: (Constant), Read*AUT, Read. P, Read* AOP, AOP, AUT

b. Dependent Variable: lag

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	22576.909	5	4515.382	7.121	.000[b]
	Residual	629619.303	993	634.058		
	Total	652196.212	998			

a. Dependent Variable: lag

b. Predictors: (Constant), Read*AOP, Read. P, Read*AUT, AUT, AOP

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	77.370	4.734		16.344	.000		
	Read, P	-.103-	.090	-.068-	-1.138-	.255	.275	3.631
	AUT	-4.285-	5.117	-.078-	-.837-	.403	.112	8.968
	Read*AUT	.216	.105	.191	2.063	.039	.113	8.849
	AOP	-12.952-	4.616	-.252-	-2.806-	.005	.121	8.275
	Read*AOP	.152	.108	.122	1.412	.158	.130	7.699

a. Dependent Variable: lag

٢-٤ نتائج التشغيل للسؤال (س٢)، فى ظل إضافة (SIZE, LEV, BUSY, RESULT, BIG4)، كمتغيرات رقابية إلى جانب (AOP؛ AUT):

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.206[a]	.042	.035	25.11800

a. Predictors: (Constant), BIG4, AUT, Lev, RESULT, AOP, Busy, Size, Read. P

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	27591.452	8	3448.931	5.467	.000[b]
	Residual	624604.761	990	630.914		
	Total	652196.212	998			

a. Dependent Variable: lag
b. Predictors: (Constant), BIG4, AUT, Lev, RESULT, AOP, Busy, Size, Read. P

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	79.684	9.243		8.621	.000		
	Read. P	.043	.056	.028	.761	.447	.706	1.417
	AOP	-3.982-	1.808	-.077-	-2.202-	.028	.784	1.276
	AUT	-4.197-	2.221	-.062-	-1.890-	.059	.894	1.118
	Size	-.352-	.491	-.026-	-.717-	.474	.709	1.411
	Lev	19.623	24.591	.025	.798	.425	.984	1.016
	Busy	-3.112-	2.205	-.050-	-1.411-	.158	.780	1.282
	Result	6.646	2.099	.102	3.167	.002	.931	1.074
	Big4	3.123	1.877	.061	1.664	.097	.725	1.379

a. Dependent Variable: lag

٢-٥ نتائج التشغيل فى ظل اختلاف طرق قياس المتغيرين الأساسيين، المستقل والتابع:

٢-٥-١ نتائج التشغيل للفرض الفرعى (ف١/أ)، فى ظل القياس البديل للمتغير المستقل:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.100[a]	.010	.009	25.44820

a. Predictors: (Constant), Read. F

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6527.912	1	6527.912	10.080	.002[b]
	Residual	645668.300	997	647.611		
	Total	652196.212	998			

a. Dependent Variable: lag
b. Predictors: (Constant), Read. F

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	81.005	2.744		29.524	.000
	Read. F	-.287-	.090	-.100-	-3.175-	.002

a. Dependent Variable: lag

٢/٥/٢. نتائج التشغيل للفرض الفرعى (ف١/ب)، فى ظل القياس البديل للمتغير التابع:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.088[a]	.008	.007	.34295

a. Predictors: (Constant), Read. P

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.925	1	.925	7.865	.005[b]
	Residual	117.261	997	.118		
	Total	118.186	998			

a. Dependent Variable: Lag 2
b. Predictors: (Constant), Read. P

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.153	.029		141.285	.000
	Read. P	.002	.001	.088	2.804	.005

a. Dependent Variable: Lag 2

٢-٥-٣ نتائج التشغيل للفرض الفرعى (ف١/ج)، فى ظل القياس البديل للمتغيرات المستقل والتابع معا:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.141[a]	.020	.019	.34084

a. Predictors: (Constant), Read. F

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.361	1	2.361	20.323	.000[b]
	Residual	115.825	997	.116		
	Total	118.186	998			

a. Dependent Variable: Lag 2
b. Predictors: (Constant), Read, F

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.388	.037		119.395	.000
	Read. F	-.005-	.001	-.141-	-4.508-	.000

a. Dependent Variable: Lag 2

٦-٢ نتائج التشغيل للفرض الفرعى (ف١/د) فى ظل اختلاف اختبار العلاقة التبادلية بين المتغيرين الأساسيين، المستقل (بدلالة عدد صفحات التقرير) والتابع (بدلالة عدد الأيام):

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.066[a]	.004	.003	16.81857

a. Predictors: (Constant), Lag1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1225.941	1	1225.941	4.334	.038[b]
	Residual	282015.587	997	282.864		
	Total	283241.528	998			

a. Dependent Variable: Read. P
b. Predictors: (Constant), Lag 1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	39.238	1.604		24.457	.000
	Lag1	.043	.021	.066	2.082	.038

a. Dependent Variable: Read. P